الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦)

دراسة تقويمية

د. أحمد محمود الزنفلى

مدرس التخطيط التربوى

قسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخص

فى العام ٢٠٠٠، من خلال إطار عمل داكار تعهدت معظم الدول بتحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول العام ٢٠١٥، والتزمت هذه الدول بإعداد خطط وطنية للتعليم للجميع. ولقد وضعت مصر الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦). ولكون التقويم نشاط أساسى لترشيد عملية التخطيط التربوى، لذا سعى البحث إلى تقويم هذه الخطة فى ضوء أهدافها، وفى ضوء أهداف التعليم للجميع التى وُضعت الخطة أساسًا من أجل تحقيقها؛ لبيان مدى تحقق أهدافها، ومدى تحقق أهداف التعليم للجميع، ثم اقتراح ما ينبغى أن يُراعى فى الخطة التالية للوصول إلى مستقبل أفضل للتعليم للجميع. وتوصل البحث إلى أن مصر لم تتمكن من تحقيق كل من أهداف الخطة وأهداف التعليم للجميع، أى أنه لم يتم الوفاء بتعهد الدولة والتزامها بأن تحقق التعليم للجميع، ومن ثم يجب مواصلة العمل من أجل إنجاز ما لم يتم إنجازه. وبالتالى، قدم البحث رؤية مقترحة لما ينبغى أن يوضع فى الاعتبار فى الخطة الوطنية التالية للتعليم للجميع.

الكلمات المفتاحية: التعليم للجميع – أهداف التعليم للجميع – الخطة الوطنية للتعليم للجميع

The National Plan of Education for All (2002/2003 – 2015/2016) : An Evaluative Study

Abstract

In the year 2000, through the Dakar Framework for Action, most countries promised to achieve the goals of Education for All by the year 2015, and these countries committed to prepare national plans of Education for All. Egypt developed the National Plan of Education for All (2002/2003 – 2015/2016). As evaluation is an essential activity to rationalize the educational planning process, the research sought to evaluate this plan in the light of its goals, and the goals of Education for All, in order to clarify the extent of achieving its goals, and the goals of Education for All, then suggest what should be taken into account in the following plan to get a better future of

Education for All. The research found that Egypt was not able to achieve both the goals of the plan and the goals of Education for All, that is, the State did not fulfill its promise and commitment to achieve Education for All, and then we must continue working for achieving what has not been done. Consequently, The research presented a proposal vision to what should be taken into account in the following national plan of Education for All.

Keywords: Education for All – Goals of Education for All – The National Plan of Education for All

مقدمة

لقد صار مستقرًا فى المعاهدات والمواثيق الدولية، والدساتير والقوانين فى أنحاء العالم كافةً، أن التعليم هو حق أساسى من حقوق الإنسان. كما تؤكد الأدبيات أن التعليم هو قاطرة التنمية؛ حيث يزود الأفراد بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات والسلوكيات اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة. وحتى يتسنى ضمان حق كل إنسان فى التعليم من ناحية، وتفعيل دور التعليم فى تحقيق التنمية من ناحية أخرى، لابد للتعليم أن يكون متاحًا للجميع بنوعية جيدة.

وإدراكًا بأحقية كل إنسان فى التعليم، وبضرورة التعليم كعامل حاسم فى إنجاز التنمية المأمولة، التزم المجتمع الدولى بتحقيق التعليم للجميع من خلال إطلاق "**الإعلان العالمى بشأن التعليم للجميع**" فى المؤتمر الدولى للتعليم للجميع، الذى عُقد فى جومتيين بتايلاند فى العام ١٩٩٠. ومنذ ذلك الحين أصبح تحقيق التعليم للجميع على رأس الاهتمامات الدولية.

وتأكدت أهمية هذا التوجه، وتجدد التزام المجتمع الدولى بتحقيق التعليم للجميع من خلال اعتماد "**إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية**" فى المنتدى العالمى للتربية، الذى عُقد فى داكار بالسنغال فى العام ٢٠٠٠؛ حيث رحب المشاركون فى المنتدى بالالتزامات التى أعلنها المجتمع الدولى خلال التسعينيات، وأكدوا من جديد الرؤية التى يتضمنها الإعلان العالمى بشأن التعليم للجميع الذى اعتمد قبل ذلك بعشر سنوات، وأعلنوا التزام المجتمع الدولى بشكل جماعى بإتاحة التعليم لـ"كل مواطن فى كل مجتمع"[(١)].

ويشكل إطار عمل داكار الذى اعتمدته (١٦٤) حكومة، واحدًا من أشمل الالتزامات التى تعهد بها المجتمع الدولى ومن أوسعها نطاقًا وأكثرها طموحًا. فهو يتعهد بتوسيع نطاق فرص التعلم الجيد لتشمل جميع الأطفال والشباب والكبار، وبتحقيق أهداف محددة فى مجالات رئيسة بحلول العام ٢٠١٥[٢].

لقد التزم المشاركون فى المنتدى العالمى للتربية بتحقيق أهداف التعليم للجميع، وأكدوا أن إطار عمل داكار هو التزام جماعى بالعمل، وأن من واجب الحكومات أن تكفل تحقيق أهداف التعليم للجميع وتحرص على إدامتها. وطبقًا لهذا الإطار فإن جوهر النشاط فى ميدان التعليم للجميع يتركز على مستوى الدول، وينبغى ألا يكون هناك أى تأجيل لتحقيق أهداف التعليم للجميع، كما يتعين على الدول أن تعمل على تطوير الخطط الوطنية بحلول العام ٢٠٠٢ لتحقيق أهداف التعليم للجميع فى أجل أقصاه العام ٢٠١٥[٣]. أى أن الخطط الوطنية للتعليم للجميع هى بمثابة الآلية الأساسية لتحويل التزام الحكومات بتحقيق التعليم للجميع إلى فعل يفضى إلى نتائج ملموسة؛ بما يؤدى إلى الإسراع فى التقدم نحو إنجاز التعليم للجميع.

وانطلاقًا من التزام مصر بتحقيق أهداف التعليم للجميع حتى العام ٢٠١٥، فقد أعدت وزارة التربية والتعليم **الخطة الوطنية للتعليم للجميع** (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦) كخطة طويلة الأجل لإنجاز ذلك. ولقد تبنت الخطة تحقيق أهداف التعليم للجميع، كما حُددت فى مؤتمر جومتيين، وتجدد الالتزام بها فى المنتدى العالمى للتربية بداكار، وتطمح فى بعض المجالات تحقيق إنجازات أكثر تقدمًا استجابة لمحددات السياسة التعليمية فى مصر. وقدرت تكلفة هذه الخطة بأكثر من (١١٧) مليار جنيه مصرى على مدى سنوات الخطة[٤].

ووفقًا لهذه الخطة، يعتبر التعليم للجميع هدفًا قوميًا – موجهًا للسياسة التعليمية منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين – وبكل ما يتضمنه ذلك من توسع كمى وتطوير كيفى، ونتيجة لما حققته مصر من إنجازات فى مسارات التعليم للجميع، فقد طورت أهدافها التعليمية، حيث أصبح اعتبارًا من الخطة الخمسية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) الهدف القومى الأكبر للتعليم فى مصر، هو **تحقيق التعليم للتميز والتميز للجميع**. أى أن العقد الأول من القرن الحادى والعشرين لابد وأن يشهد تحقيق رؤية جديدة وهى

التعليم للتميز والتميز للجميع، وهذا يعنى أن تكافؤ الفرص من منظور تحقيق المساواة فقط بين الأفراد فى الحصول على التعليم الأساسى بمفاهيمه التقليدية فى القراءة والكتابة والحساب لم يعد يكفى، بل يتطلب الأمر إتاحة الفرص لجميع الأفراد للتميز نتيجة للتعليم الذى حصلوا عليه، ومن ثم فقد أصبح **التعليم للتميز والتميز للجميع** هدفًا قوميًا تسعى الوزارة إلى تحقيقه(٥).

ولما كان التقويم نشاط أساسى لترشيد عملية التخطيط التربوى، فلقد أكدت الخطة الوطنية للتعليم للجميع أن التقويم مكون أساسى من مكوناتها، ويهدف إلى الحكم على مدى كفاية المدخلات ونجاح العمليات فى تحقيق أهداف الخطة بوجه عام، والأهداف المحددة لكل قطاع، لإتاحة الفرصة – فى الوقت المناسب – لتعديل المسارات وتوجيهها نحو أداء أفضل، ولترشيد النفقات، ولتوفير البيانات للمقارنة مع الإنجازات العالمية، وللتمكين من التغذية الراجعة(٦).

وتقويم الخطة هو نشاط مستمر يتم أثناء وبعد الفترة الكلية المحددة لتنفيذ الخطة. ففى أثناء التنفيذ يكون التقويم عملية مستمرة تصاحب كل خطوة من خطوات التنفيذ، وهنا يساعد التقويم على تعيين جوانب القصور واستنباط الأداء العلاجى اللازم حيث تكون الخطة ما تزال تحت التنفيذ. أما التقويم بعد تنفيذ الخطة، والذى يسمى التقويم النهائى، فيهتم بتحديد درجة إنجاز كل هدف، وبيان جوانب القصور المختلفة بما يفيد فى تحسين الخطط التالية. ولذلك ينظر إلى هذا التقويم على أنه المرحلة الأخيرة من دورة التخطيط الحالية والمرحلة الأولى من الدورة التالية(٧). ويهتم التقويم النهائى بدرجة أكبر بالنواتج النهائية، ويهدف لتعرُّف مدى تحقيق الأهداف المحددة وذلك عقب الانتهاء من التنفيذ. أى يهتم التقويم النهائى بتقويم الأثر أو النواتج(٨). ومن ثم، يفضى إلى بيان سبيل الإصلاح والتحسين والتطوير؛ بما يقدم رؤية لملامح الخطة التالية.

وإذا كان التقويم عملية تحلل بواسطتها النتائج التى يتم الحصول عليها بصورة نقدية فى سياق الأهداف المحددة مسبقًا، فإنه يمكن تحديد الغرضين الرئيسين للتقويم فى: ضمان تغذية راجعة فى عملية التخطيط، ومن ثم تأسيس عملية تخطيط مستمرة(٩).

مشكلة البحث

فى العام ٢٠٠٠، من خلال إطار عمل داكار تعهدت معظم دول العالم – ومن بينها مصر– بتحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول العام ٢٠١٥، والتزمت هذه الدول بإعداد خطط وطنية للتعليم للجميع. ولقد وضعت مصر الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠١٦/٢٠١٥) . ويتعين فى نهاية المطاف تحديد مدى تحقق الأهداف وفقًا للأساس المرجعى المحدد فى الخطة الوطنية والمتمثل فى تحقيق أهداف الخطة بانقضاء العام ٢٠١٦/٢٠١٥، ووفقًا للأساس المرجعى المحدد فى داكار والمتمثل فى تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول العام ٢٠١٥.

وبعد انقضاء العام الدراسى ٢٠١٦/٢٠١٥، الذى يمثل الموعد المحدد كنهاية للخطة، والعام ٢٠١٥ الذى يمثل الموعد النهائى المحدد لتحقيق أهداف التعليم للجميع، يتعين تحديد إلى أين وصلت مصر فى تحقيق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع، وأهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار، ثم اقتراح ما يتعين على مصر عمله مستقبلاً بشأن التعليم للجميع لما بعد العام ٢٠١٥. أى بات من الضرورى القيام بدراسة تقويمية للوقوف على مدى تحقق أهداف الخطة الوطنية، ومدى تحقق أهداف التعليم للجميع، واقتراح رؤية لملامح الخطة التالية.

وتأسيساً على ذلك، تبدو الحاجة ملحة للقيام بدراسة علمية موضوعية؛ **لتقويم الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠١٦/٢٠١٥)** فى ضوء أهدافها، وفى ضوء أهداف التعليم للجميع التى وُضعت الخطة أساسًا من أجل تحقيقها؛ للوقوف على مدى تحقق أهدافها، ومدى تحقق أهداف التعليم للجميع، ثم الانطلاق صوب اقتراح ما يجب أن يُراعى فى الخطة التالية للوصول إلى مستقبل أفضل للتعليم للجميع، من خلال إنجاز ما لم ينجز بعد والتصدى للتحديات الجديدة. **ومن ثم تتحدد مشكلة البحث فى الأسئلة الآتية:**

١ -إلى أى مدى حققت الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠١٦/٢٠١٥) أهدافها؟

٢ -إلى أى مدى حققت الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠١٦/٢٠١٥) أهداف التعليم للجميع المحددة فى إطار عمل داكار؟

٣ -ما الرؤية المقترحة لما ينبغى مراعاته فى الخطة التالية للتعليم للجميع؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى: **تقويم الخطة الوطنية للتعليم للجميع** (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦)؛ من خلال الكشف عن مدى تحقيق الخطة لأهدافها المحددة، ومدى تحقيقها لأهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار، ومن ثم اقتراح رؤية لما ينبغى مراعاته فى الخطة التالية للتعليم للجميع. **وفى سبيل تحقيق ذلك، يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:**

١ -إلقاء الضوء على أهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار، وعلى أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦).

٢ -بيان مدى تحقق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦).

٣ -بيان مدى تحقق أهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار.

٤ -اقتراح رؤية لما ينبغى مراعاته فى الخطة التالية للتعليم للجميع.

أهمية البحث

يكتسب البحث الحالى أهميةً خاصةً؛ **ذلك أنه يجرى تقويمًا للخطة الوطنية للتعليم للجميع** (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦) بعد انقضاء الموعد النهائى المحدد لها. وفى هذا الصدد، **يفيد هذا البحث فى:** أولاً، بيان إلى أى مدى قد نجحت الدولة فى تحقيق الأهداف التى حددتها فى الخطة الوطنية للتعليم للجميع، وما إذا كانت قد وفت بالتعهدات التى قطعتها على نفسها فى هذه الخطة. وثانيًا، ما إذا كانت الدولة قد وفت بالتزامها بتحقيق أهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار. وثالثًا، تقديم رؤية لما يجب أن تراعيه الخطة التالية للتعليم للجميع.

ومن هنا **تبدو أهمية البحث فى كونه يعمل كتغذية راجعة**، يمكن فى ضوء ما يسفر عنه من نتائج الإسهام فى بناء خطة سليمة للتعليم للجميع للفترة القادمة. ذلك أن البحوث التقويمية توفر معلومات مفيدة تساعد فى عملية التخطيط التربوى.

ومن المأمول أن يستثير هذا البحث المعنيين، وأن يسفر عن نقاش واسع النطاق بين الأطراف المعنية يتناول مسار التعليم للجميع فى السنوات الماضية ومدى تحقق أهدافه، ومساره المستقبلى فى فترة ما بعد الخطة محل الدراسة.

وتبدو أهمية البحث من خلال **القيمة النظرية** التى يقدمها، فيما يتعلق بإلقاء الضوء على مجال بحثى مهم، يتعين إيلاؤه الأهمية الكافية، ألا وهو تحقيق التعليم للجميع، والذى يمثل التزامًا دوليًا. يضاف إلى ذلك، **القيمة التطبيقية للبحث**، من خلال ما يمكن أن يسفر عنه من نتائج تفيد فى بيان إلى أى مدى قد وفت مصر بالتزامها بتحقيق التعليم للجميع، وإلى أى مدى حققت الخطة الوطنية للتعليم للجميع أهدافها، بما يسهم كمرشد فى نجاح عملية التخطيط للتعليم للجميع فى الفترة المقبلة. يضاف إلى ذلك، ما يقدمه البحث الحالى من نتائج قد تفيد صانعى السياسات، ومتخذى القرارات، والمخططين، والباحثين. وتتأكد **القيمة التطبيقية** أيضًا من تعدُّد المستفيدين من البحث، مثل: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالى، والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، والمجلس الأعلى للجامعات، والقائمين على تطوير التعليم قبل الجامعى، والقائمين على تطوير التعليم العالى، ومخططى التعليم ورجال التربية، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والباحثين وطلاب الدراسات العليا بكليات التربية ومعاهد ومراكز البحوث التربوية، والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم وتطويره، والمهتمين بقضايا الحق فى التعليم وتحقيق التعليم الجيد للجميع.

منهجية البحث

تقتضى طبيعة البحث الحالى استخدام المنهج الوصفى فى: تحليل الأدبيات ذات الصلة بالتعليم للجميع؛ لتحديد أهدافه المنصوص عليها فى إطار عمل داكار، وتحديد ما بها من مستويات معيارية مستهدفة. وتحليل الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦)؛ لتحديد أهدافها، وتحديد ما بها من مستويات معيارية مستهدفة. وكذلك فى الكشف عن مدى تحقق أهداف الخطة الوطنية وأهداف التعليم للجميع. وأخيرًا، فى اقتراح رؤية لما يجب أن تراعيه الخطة التالية. وفى هذا السياق، تشكل الخطة الوطنية للتعليم للجميع الصادرة عن وزارة التربية والتعليم فى العام ٢٠٠٣، المادة الأساسية للبحث؛ إذ يتم تقويمها.

يرتكز البحث فى تقويم الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦) على تحديد عدد من المستويات المعيارية المستهدفة فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦، وقياس مدى الوصول إليها؛ بما يمكِّن من بيان مدى تحقق الأهداف المحددة فى الخطة، وبيان مدى تحقق أهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار. وفيما يتعلق بتحديد المستويات المعيارية المستهدفة، ينطلق البحث من الخطة نفسها، من خلال: ما يرد بشكل مباشر فى محتوى أهدافها المحددة، وما يمكن استنتاجه من تحليل هذه الأهداف، وما تذكره الخطة بشكل صريح فى متنها ضمن ما تقدمه من برامج. وينطلق البحث أيضًا من أهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار بصفتها المرجعية الأساسية لتحديد أهداف الخطة الوطنية. بالإضافة إلى الاستفادة بوثائق اليونسكو بشأن التعليم للجميع.

ويتقصى البحث مدى الوصول إلى هذه المستويات المعيارية، ومن ثم مدى تحقق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع وأهداف التعليم للجميع، بالاعتماد بشكل رئيس على كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ الصادر عن وزارة التربية والتعليم، وبيانات الهيئة العامة لتعليم الكبار للعام ٢٠١٦، والكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٦ الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. وكذلك الاستعانة ببعض الوثائق الدولية ذات الصلة بالتعليم المصرى.

خطة السير فى البحث

يسير البحث وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تحليل الأدبيات للوقوف على: أهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار، وبنية الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦)، وأهدافها، ومدى الاتساق بين أهداف الخطة الوطنية وأهداف التعليم للجميع. وتمثل هذه الخطوة **المحور الأول للبحث، بعنوان الخطة الوطنية للتعليم للجميع: عرض عام ومراجعة نقدية.**

الخطوة الثانية: بيان مدى تحقق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع وأهداف التعليم للجميع، ويتم ذلك من خلال: تحديد المستويات المعيارية المستهدفة فى

العام ٢٠١٥/٢٠١٦، ثم بيان مدى الوصول إلى هذه المستويات المعيارية، أى تحديد مدى قرب أو بعد الواقع عن المستهدف. وتمثل هذه الخطوة **المحور الثانى للبحث، بعنوان الخطة الوطنية للتعليم للجميع: مدى تحقق الأهداف.**

الخطوة الثالثة: بناءً على ما يتم التوصل إليه فى الخطوة السابقة، واستكمالاً لعملية التقويم – التى يتعين أن تفضى إلى الإصلاح والتطوير – يقدم البحث رؤية لما ينبغى أن تتضمنه الخطة التالية للتعليم للجميع. وتمثل هذه الخطوة **المحور الثالث للبحث، بعنوان رؤية مقترحة لما ينبغى مراعاته فى الخطة الوطنية التالية للتعليم للجميع.**

المحور الأول : الخطة الوطنية للتعليم للجميع : عرض عام ومراجعة نقدية

لما كانت أهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار تمثل المرجعية الأساسية للأهداف الوطنية المعلنة للتعليم للجميع، فسوف يستعرض هذا المحور أهداف التعليم للجميع، وبنية الخطة الوطنية للتعليم للجميع، وأهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع، ومراجعة نقدية لأهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع.

أولاً - أهداف التعليم للجميع

ينص إطار عمل داكار على أن المشاركين فى المنتدى العالمى للتربية ملتزمون جماعيًا بالسعى إلى **تحقيق الأهداف الآتية:**

١ -توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل فى مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرًا وأشدهم حرمانًا.

٢ -العمل على أن يتم بحلول العام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائى جيد مجانى وإلزامى، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون فى ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.

٣ -ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

٤ -تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ فى المائة فى مستويات محو أمية الكبار بحلول العام ٢٠١٥، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسى والتعليم المستمر لجميع الكبار.

٥ -إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين فى مجال التعليم الابتدائى والثانوى بحلول العام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين فى ميدان التعليم بحلول العام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسى فى تعليم أساسى جيد.

٦ -تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة فى التعلم، لاسيما فى القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.[١٠]

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف، تلتزم الحكومات بتعبئة الالتزام السياسى القوى لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة فى التعليم[١١].

لقد صُممت أهداف التعليم للجميع الستة بحيث تكون وحدة متكاملة لا تتجزأ لمعالجة حقوق جميع الأطفال والشباب والكبار. وتقتضى الأهداف الستة، فضلاً عن ذلك، كفالة الجودة فى التعليم للجميع، كشرط لازم لاكتساب معارف ومهارات ومواقف مستدامة من شأنها تعزيز القدرات البشرية والتصدى للفقر واللامساواة وتحقيق الأهداف الإنمائية. وقد تم إعداد أهداف التعليم للجميع مع تحديد موعد لإنجازها هو العام ٢٠١٥[١٢].

ثانيًا - بنية الخطة الوطنية للتعليم للجميع

وفقًا لإطار عمل داكار، فإن جوهر النشاط فى ميدان التعليم للجميع يتركز على مستوى الدول، وأن تقوم الدول بإعداد خطط وطنية شاملة للتعليم للجميع بحلول العام ٢٠٠٢ كموعد أقصى. ويفترض فى هذه الخطط أن تندرج فى إطار أوسع يستهدف الحد من الفقر والنهوض بالتنمية، كما يفترض إعدادها عبر عمليات أكثر شفافية وديمقراطية، تشارك فيها الأطراف المعنية. وينبغى أن تتصدى هذه الخطط للمشكلات

المقترنة بنقص تمويل التعليم الأساسى، وذلك بوضع أولويات للميزانية يظهر فيها الالتزام بتحقيق أهداف التعليم للجميع، فى أقرب أجل ممكن، بما لا يتجاوز العام ٢٠١٥. كما ينبغى أن ترسم إستراتيجيات واضحة لحل المشكلات التى يواجهها المحرومون من الفرص التعليمية، وتنطوى على التزام واضح بتعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين. وينبغى أن تعطى هذه الخطط مادةً وشكلاً للأهداف والإستراتيجيات المبينة فى إطار عمل داكار، وكذلك للتعهدات المقطوعة أثناء المؤتمرات التى توالت خلال التسعينيات[١٣].

وفى ضوء التزام الدول بإعداد خطط وطنية للتعليم للجميع، فقد أعدت وزارة التربية والتعليم الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦). وتتبنى هذه الخطة تحقيق أهداف التعليم للجميع، كما حددت فى مؤتمر جومتيين (مارس ١٩٩٠)، وتجدد الالتزام بها فى المنتدى العالمى للتربية بداكار (أبريل ٢٠٠٠)، وتطمح فى بعض المجالات تحقيق إنجازات أكثر تقدمًا استجابة لمحددات السياسة التعليمية فى مصر[١٤].

وجاءت بنية الخطة على النحو الآتى:

القسم الأول: سياق التعليم للجميع، ويقع فى جزأين، هما:

الجزء الأول: السياق الاجتماعى والاقتصادى.

الجزء الثانى: وصف تحليلى لقطاع التربية.

القسم الثانى: خطة التعليم للجميع للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٥، ويقع فى **أربعة فصول**، هى:

الفصل الأول: وضع التعليم للجميع الحالى، متناولاً: وصف وتحليل الوضع ثم المشكلات.

الفصل الثانى: تنمية التعليم للجميع حتى ٢٠١٥، ويقع فى ستة أجزاء، هى:

الجزء الأول: أهداف وغايات التعليم للجميع الوطنية، وأهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع.

الجزء الثانى: برامج التعليم للجميع وأهدافه لتنمية العناية بالطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسة، متناولاً: الوضع الراهن، والمشكلات، والأهداف، والبرامج (الالتحاق – النوعية والمواءمة – الإدارة – التمويل).

الجزء الثالث: برامج التعليم للجميع وأهدافه لتنمية العناية بالتعليم الأساسى النظامى، متناولاً: الوضع الراهن، والمشكلات، والأهداف، والبرامج (الالتحاق – النوعية والمواءمة – الإدارة – التمويل).

الجزء الرابع: برامج التعليم للجميع وأهدافه لتنمية الأطفال والشباب فى مستوى التعليم للجميع الذين هم خارج المدرسة، متناولاً: الوضع الراهن، والمشكلات، والأهداف، والبرامج (الالتحاق – النوعية والمواءمة – الإدارة – التمويل).

الجزء الخامس: برامج التعليم للجميع وأهدافه لتنمية العناية بالكبار الذين هم دون مستوى القرائية، متناولاً: الوضع الراهن، والمشكلات، والأهداف، والبرامج (الالتحاق – النوعية والمواءمة – الإدارة – التمويل).

الجزء السادس: تقويم الخطة.

الفصل الثالث: خطة التعليم للجميع الموحدة للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٥، ويقع فى جزأين، هما:

الجزء الأول: ملخص عن الأهداف والغايات.

الجزء الثانى: ملخص عن البرامج والتكاليف والتمويل.

الفصل الرابع: برامج رئيسية رائدة، ويتناول ثلاثة برامج، هى:

البرنامج الأول: المبادرة المصرية لتعليم البنات.

البرنامج الثانى: إعداد المعايير القومية فى إطار عالمى مقارن.

البرنامج الثالث: برنامج تحسين التعليم الأساسى.[١٥]

ووفقاً لهذه الخطة، تتمثل قطاعات التعليم للجميع فى: الطفولة المبكرة وما قبل التمدرس، والتعليم الأساسى النظامى، وتعليم الأطفال والشباب خارج المدرسة، ومحو الأمية والتعليم المستمر. وتتضمن الخطة (٢٤) برنامجًا، توجه إلى القطاعات الأربع، وتتكلف أكثر من (١١٧) مليار جنيه مصرى (١١٧,٣٦٠,٨٥٢,٢٢٢) جنيهًا مصريًا على مدى سنوات الخطة، (علمًا بأن التكلفة قدرت على أساس أسعار العام ٢٠٠٠ كما اقترحت اليونسكو)[١٦]، وبيانها كما فى الجدول الآتى:

جدول (١)

برامج الخطة وتكلفتها موزعة على القطاعات الفرعية

القطاع	عدد البرامج	التكلفة
الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسة	٤	٨,٤٧٥,٠٢٠,٢٠٠
التعليم الأساسى النظامى	٦	١٠٣,٤٨٤,٤٧٢,٢٧٢
الأطفال والشباب خارج المدرسة	٦	٢,٨٠٦,٦٤٨,٥٥٠
الكبار دون مستوى القرائية	٧	٢,٤٥٤,٧١١,٢٠٠
المتابعة وتقويم الخطة	١	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠
إجمالى	**٢٤**	**١١٧,٣٦٠,٨٥٢,٢٢٢**

المصدر: وزارة التربية والتعليم: الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦، نسخة منقحة، القاهرة، فبراير ٢٠٠٣، ص١٣.

وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة البرامج فى حدود الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) قُدرت بـ (٤٢,٧١٦,٥٢٣,٧٢٠) جنيهًا بالنسبة للتعليم للجميع، بينما بلغت تقديرات وزارة التربية والتعليم لمشروعات نفس الخطة الخمسية (٢٤,٤٥٠,٣٧٥,٠٠٠) جنيهًا لجميع مراحل التعليم قبل الجامعى وليس للتعليم للجميع فقط[١٧]. وهنا تثار بعض التساؤلات من قبيل: إلى أى مدى وفت الوزارة بالتزامها بتوفير تكلفة الخطة الوطنية للتعليم للجميع؟! وإلى أى مدى توافرت الواقعية والمصداقية فى تقدير التكلفة؟! أم أن الأمر مجرد أرقام عريضة وشعارات واسعة رنانة؟! إن التقديرات الخاطئة لتكلفة برامج الخطة يؤدى لا محالة إلى ضعف فى التنفيذ، مما يؤدى إلى إخفاق فى تحقيق المستهدف.

وقامت الخطة بعرض أهداف التعليم للجميع على المستوى الوطنى وعلى المستوى الدولى كما وردت بالوثائق الرسمية وصولاً إلى تحديد أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢ – ٢٠١٥)، من خلال إدماج الأهداف الوطنية على المستويات كافةً والأهداف الدولية، وقراءة الأوضاع القائمة وقتئذ[١٨].

وكما جاء بهذه الخطة أيضًا، فإن العقد الأول من القرن الحادى والعشرين – الذى ينتهى بانقضاء العام ٢٠١٠، وليس العام ٢٠١٥ – لابد وأن يشهد تحقيق رؤية جديدة وهى **التعليم للتميز والتميز للجميع**، وهذا يعنى أن تكافؤ الفرص من منظور تحقيق المساواة فقط بين الأفراد فى الحصول على التعليم الأساسى بمفاهيمه التقليدية فى القراءة والكتابة والحساب لم يعد يكفى، بل يتطلب الأمر إتاحة الفرص لجميع الأفراد

للتميز نتيجة للتعليم الذى حصلوا عليه، ومن ثم فقد أصبح مبدأ التعليم للتميز والتميز للجميع هدفًا قوميًا تسعى الوزارة إلى تحقيقه. وتحقيق هدف التعليم للتميز والتميز للجميع يقتضى تحقيق مجموعة من **الأهداف الإستراتيجية** التى تتضمن:

- **مواصلة جهود التعليم للجميع لإدخال كل إنسان مصرى فى منظومة التعليم:** ويتضمن تحقيق هذا الهدف مواصلة جهود القضاء على الفجوات بين الريف والحضر، والذكور والإناث، والفجوة بين الأسوياء والمعاقين، وتوفير فرص التعليم للصغار والكبار، من حيث الاستثمار فى تعليم مرحلة الطفولة المبكرة، والاهتمام بتعليم الموهوبين، ومحو الأمية، وتحقيق التعلم المستمر مدى الحياة.
- **إحداث نقلة نوعية فى النظام التعليمى على مستوى عالمى مقارن لتسليح أبناء الوطن بالقدرات والمهارات العلمية التى تمكنهم من المنافسة فى سوق العمل محليًا وعالميًا:** ويتضمن ذلك تطوير المناهج ونظم الامتحانات للتحول نحو التعلم الإيجابى النشط والتقويم الشامل، ويتضمن كذلك إدخال تكنولوجيا التعليم المتقدمة إلى حجرة الدراسة لتغيير بنية العملية التعليمية.
- **تطبيق مبادئ التميز العالمية على كل عناصر منظومة النظام التعليمى والتأكيد على مكون المستقبل:** ويتضمن ذلك إرساء ثقافة التقويم الشامل والمتعدد والمستمر والتراكمى، وذلك فيما يتعلق بالمؤسسة التعليمية والمنهج والتلميذ، وفقًا للمعايير العالمية للأداء والتميز، مع الاهتمام بإكمال العمل فى الحكومة الإليكترونية.[١٩]

ثالثًا - أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع

لقد نصت الخطة على أن أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢ – ٢٠١٥) لجمهورية مصر العربية تتحدد فيما يلى:

الهدف القومى العام: تحقيق التعليم للتميز والتميز للجميع.

الأهداف الإستراتيجية:

١ -الاستمرار فى توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد الفئات المستهدفة بالتعليم للجميع دون أى تمييز لأى سبب، مع ضمان التحاقهم واستمرارهم فى التعلم، على أن يؤخذ فى الاعتبار الزيادة العددية الناتجة عن النمو السكانى.

٢ - تحقيق جودة التعليم فى جميع مراحل ونوعيات التعليم طبقًا لمعايير الجودة الشاملة، وفى إطار المستويات العالمية لنوعية الخبرات والقدرات اللازمة لخلق ودعم القدرات التنافسية لأبنائنا فى زمن العولمة.

الأهداف الفرعية:

كميًا:

١ - توفير فرص التعليم قبل المدرسى بحيث تستوعب (٦٠٪) من أفراد الشريحة العمرية (٤ – ٦ سنوات) بحلول سنة ٢٠١٠، على أن تصل إلى (٧٥٪) بحلول سنة ٢٠١٥، مع إيلاء اهتمام متزايد بالمناطق المحرومة والمناطق النائية، وإعطاء أولوية للأطفال المحرومين والأطفال فى ظروف صعبة، وذوى الاحتياجات الخاصة.

٢ - توفير فرص التعليم الأساسى النظامى لمدة تسع سنوات لجميع أطفال الفئة العمرية (٦ – ١٥ سنة)، دون تمييز لأى سبب نوعى أو مكانى أو دينى أو عرقى، مع ضمان فرص متكافئة للموهوبين ومتحدى الإعاقة والأطفال فى ظروف صعبة، وتطوير المرحلة الثانوية والعمل على ضمها لمرحلة التعليم الإلزامى.

٣ - توفير فرص إعادة الالتحاق والفرصة الثانية للتعليم لجميع الأطفال والراشدين الموجودين خارج المدرسة من الفئة العمرية (٨ – ١٤ سنة)، دون تمييز لأى سبب نوعى أو مكانى أو دينى أو عرقى، مع ضمان فرص لاكتساب المهارات الحياتية، وتوفير برامج وصيغ للتعليم المستمر.

٤ - توفير فرص للقضاء على (٥٠٪) من النسبة الحالية لأمية الكبار فوق ١٥ سنة، مع الحرص على وصولهم إلى مستوى القرائية، وإعطاء أولوية للفئات الأقل سنًا، وللفتيات والنساء، ولسكان الريف والمناطق الحضرية الفقيرة.

كيفيًا:

٥ - مواصلة التطوير المستمر للمناهج لكل الفئات السابقة، مع التركيز على بناء مناهج تعزز الولاء والانتماء للوطن، وتتفاعل مع المتغيرات العالمية، وتهدف إلى تحقيق المعرفة الكلية، وتركز على تنمية قدرات البحث العلمى، وترتبط بتكنولوجيا العصر، على أن توضع المناهج بمعايير عالمية وفى إطار مستقبلى.

٦ - تغيير بنية العملية التعليمية، بالإسراع بإدخال تكنولوجيا التعليم المتقدمة إلى حجرة الدراسة، وإلى المدرسة ككل.

٧ - تطوير منظومة التقويم التربوى بحيث يشمل التقويم مختلف مكونات العملية التعليمية، ويتضمن المدخلات والعمليات والمخرجات.

٨ - رفع كفاءة الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، ومواصلة العمل على التنمية المهنية المستمرة للمعلم.

٩ - تحسين مختلف مكونات بيئة التعلم وذلك من خلال: خفض كثافة الفصول، التخلص من نظام الفترات المدرسية، وتحسين معدل معلم/تلميذ، وإشاعة الحياة الديمقراطية بالمدرسة، وتحسين المستوى الجمالى للمدرسة ... إلخ.

١٠ - زيادة حجم تمويل التعليم، والعمل على تنويع مصادر التمويل، وتحقيق التكافؤ فى الإنفاق، وتحسين كفاءة الإنفاق، وذلك ضمانًا لترشيد النفقات وحسن استثمارها.

١١ - تفعيل اللامركزية فى مجالات التخطيط المحلى للتعليم وإدارته ومتابعته، مع تعظيم مشاركة المجتمع المدنى فى التخطيط والتمويل والإدارة والمتابعة للعملية التعليمية.[٢٠]

وفى سبيل تحقيق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع، وُضِع عدد من البرامج موجهة إلى الفئات الأربع المستهدفة بالتعليم للجميع، وهى: برامج التعليم للجميع وأهدافه لتنمية العناية بالطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسة، وبرامج التعليم للجميع وأهدافه لتنمية العناية بالتعليم الأساسى النظامى، وبرامج التعليم للجميع وأهدافه لتنمية العناية بالأطفال والشباب فى مستوى التعليم للجميع الذين هم خارج المدرسة من الفئة العمرية (٨ – ١٤ سنة)، وبرامج التعليم للجميع وأهدافه لتنمية العناية بالكبار الذين هم دون مستوى القرائية. **وحُدِد هدف عام لبرامج كل فئة منها،** على النحو الآتى:

- جعل مرحلة رياض الأطفال جزءًا من مرحلة التعليم الأساسى الإلزامى المجانى بحلول العام ٢٠٢٠.
- تحقيق الاستيعاب الكامل بمدارس التعليم الأساسى النظامى، لجميع أفراد الفئة العمرية (٦ – ١٥ سنة)، دون تمييز بسبب النوع أو مكان الإقامة أو المستوى الاقتصادى أو الدين أو العرق أو حالة السواء (موهوبون – أسوياء – معاقون)، مع ضمان مستوى تعليم متميز للجميع.

- ضمان التحاق العدد الأكبر من مختلف شرائح هذه الفئة، ببرامج تعليمية نظامية وغير نظامية، عادية ووظيفية انطلاقًا من مسؤولية أخلاقية ووطنية.
- توفير فرص كافية عدديًا ونوعيًا للقضاء على (٥٠٪) من النسبة الحالية لأمية الكبار (١٥+)، مع الحرص على وصولهم إلى مستوى القرائية، وإعطاء أولوية للفئات الأصغر سنًا، وللفتيات والنساء، ولسكان الريف والمناطق النائية والمناطق الحضرية الفقيرة؛ وذلك ببلوغ السقف الزمنى للخطة (٢٠١٥/٢٠١٦).[٢١]

رابعًا - مراجعة نقدية لأهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع

بالتدقيق فى أهداف هذه الخطة، يتضح أن بها **قدرًا كبيرًا من المبالغة والتناقض فى آنٍ**. وتبدو **المبالغة** حين أكدت الخطة أن هدفها القومى العام هو: تحقيق التعليم للتميز والتميز للجميع، وهو هدف مبالغ فى الطموح بالنظر إلى واقع نظام التعليم المصرى – وقت إعداد الخطة – وما يعانيه من مشكلات ضخمة أوردتها الخطة نفسها. ذلك أن الالتزام الذى تم التعهد به فى الخطة الوطنية للتعليم للجميع، فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، والذى يقضى بتحقيق التعليم للتميز والتميز للجميع بحلول العام ٢٠١٥/٢٠١٦، ينطوى على طموح كبير واسع النطاق يصحبه ضمور فى تفاصيل صياغته. وجاء ذلك على حساب وضوحه ودقته: فهو يفتقر فى أحيان كثيرة إلى أهداف واضحة قابلة للقياس، ويترك كثيرًا من الأهداف عرضة لتشكيلة كبيرة من التفسيرات، ويشير إلى مخرجات يمكن فهمها بطرق مختلفة، ولم يحدد بوضوح مستويات معيارية مرجعية مستهدفة؛ مما يجعل تحقيق هذه الأهداف ومن ثم الوصول إلى إنجاز تلك المخرجات، وأخيرًا قياس مدى تحقق كل هذا، أمرًا صعبًا.

ويبدو **التناقض جليًا فى هذه الأهداف**؛ حين تحدثت الخطة دائمًا عن (الجميع)، أى دون استثناء لأى إنسان مصرى، وهذا ما تم التأكيد عليه فى أكثر من موضع، فالخطة أساسًا للتعليم للجميع، وحددت فى هدفها القومى العام (التميز للجميع)، وذكرت أن تحقيق هدف التعليم للتميز والتميز للجميع يقتضى تحقيق أهداف إستراتيجية والتى تتضمن إدخال كل إنسان مصرى فى نظام التعليم. وفى نفس الوقت فإن الفئات المستهدفة بالتعليم للجميع فى هذه الخطة لم تشمل الجميع، ومن ثم فإن الأهداف الفرعية لهذه الخطة لم تشمل الجميع؛ حيث توقفت فى التعليم النظامى عند

مرحلة التعليم الأساسى فقط، ولم تشمل بقية المراحل فى التعليم النظامى، فلم تعر اهتمامًا يُذكر بمرحلة التعليم الثانوى ومرحلة التعليم العالى، ولم تضع أهدافًا ولا برامجًا لهاتين المرحلتين الأساسيتين. يضاف إلى ذلك أن الخطة استهدفت استيعاب (٧٥٪) من أفراد الشريحة العمرية (٤ – ٦ سنوات)، أى استبعدت (٢٥٪) منهم، وهو عدد من الأطفال لا يستهان به، ويدل هذا على أن الخطة لم تشمل (جميع الأطفال فى هذه الشريحة العمرية). كما جاء التعليم المستمر مدى الحياة فى أهداف الخطة مجرد قول دون تفصيلات فى الأهداف ولم يتم تضمينه فى برامج الخطة أصلاً. بالتالى، فقد أهملت الخطة الوطنية قطاعًا عريضًا من الأفراد، فى مقدمتهم طلاب التعليم الثانوى والتعليم العالى، وكأنها قد استبعدت من التعليم للجميع مرحلتى التعليم الثانوى والتعليم العالى، واقتصرت التعليم للجميع حتى مرحلة التعليم الأساسى بالإضافة إلى محو الأمية. ومن ثم، فأنَّى يكون هذا تعليم للجميع؟! وإجمالاً، **فالخطة أساسًا للتعليم للجميع، ولكنها لم تشمل الجميع، بل استبعدت فئات كثيرة.**

وفى حين تمثل أهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار المرجعية الأساسية لأهداف الخطة الوطنية، وهى البوصلة التى تتحرك صوب تحقيقها هذه الخطة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى إغفال أهداف الخطة الوطنية بشكل تام للهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع فى إطار عمل داكار، الذى نص على ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة. حيث إن هذا الهدف لم يقتصر على الأطفال والشباب الذين هم خارج المدرسة فى الشريحة العمرية (٨ – ١٤ سنة) – كما نص الهدف الخاص بهذه الفئة فى الخطة الوطنية للتعليم للجميع – وإنما يشمل الجميع، بما فى ذلك طلاب التعليم الثانوى والتعليم العالى، بل والتعليم المستمر مدى الحياة. بالتالى، فقد أغفلت الخطة الوطنية أحد أهم أهداف التعليم للجميع الذى يتوجه صوب قطاع عريض من الأفراد، فى مقدمتهم طلاب التعليم الثانوى والتعليم العالى. ومن ثم، فكيف تحقق الخطة أهداف التعليم للجميع الستة المنصوص عليها فى إطار عمل داكار، فى حين أنها أغفلت الهدف الثالث منها؟! وهنا، يتضح أن **الهدف الثالث لم يتحقق؛ حيث لم يوضع فى الاعتبار بين أهداف الخطة أصلاً.**

وفى هذا السياق، تشير اليونسكو (٢٠٠٧) إلى أن التعليم الثانوى وما بعد الثانوى يساهمان أيضًا فى تحقيق التعليم للجميع؛ حيث إن الوصول إلى التعليم الثانوى والتعليم العالى يوفر سبلاً مهمة لتلبية حاجات التعلم لدى النشء والكبار (الهدف ٣ للتعليم للجميع)[٢٢]. وللتعليم الثانوى قيمة بالنسبة للتنمية الشخصية وللمشاركة المدنية أيضًا، كما يشكل جسرًا إلى التعليم العالى. ومن الضرورى للغاية توسيع نطاق الانتفاع بهاتين المرحلتين من التعليم كى يتسلح الشباب بالمهارات والمعرفة والتدريب الذى يلزمهم وتحتاج إليه بلدانهم لتحقيق النجاح فى ظل اقتصاد عالمى ما انفك يزداد تركيزًا على المعرفة[٢٣]؛ حيث يمثل التعليم النظامى فى سنوات المراهقة أنجع الأسس لتنمية مهارات التعلم والمهارات الحياتية. وفى ظل اقتصاد عالمى يتزايد فيه الاعتماد على المهارات، تضطلع نظم التعليم العالى بدور حيوى فى تنمية المهارات[٢٤].

إن استبعاد التعليم الثانوى والتعليم العالى يتنافى مع المفهوم الأساسى للتعليم للجميع؛ حيث تؤكد اليونسكو (٢٠٠٩) أن المقصود بالتعليم للجميع، كما تبين العبارة ذاتها، هو أن يتمتع المواطنون جميعًا بنفس الحق فى الانتفاع بتعليم جيد. ويتمثل الهدف النهائى للتعليم للجميع فى كفالة حصول جميع الأفراد على تعليم يثرى حياتهم، ويوسع الفرص المتاحة لهم، ويمكنهم من المشاركة فى المجتمع[٢٥]. بالتالى، فقد **أخفقت أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع فى الوفاء بحق جميع المواطنين فى التعليم، ومن ثم لا يمكن الحديث عن تحقيق تعليم للجميع.**

المحور الثانى : الخطة الوطنية للتعليم للجميع : مدى تحقق الأهداف

عند تشخيص واقع التعليم للجميع لتحديد مدى تحقق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع وأهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار، فإن البحث يتقصى: مدى تحقق أهداف الخطة الوطنية، ومدى تحقق الأهداف العامة للبرامج التى وضعتها الخطة للفئات الأربع المستهدفة، ومدى تحقق أهداف التعليم للجميع فى إطار عمل داكار.

إن المستهدف الرئيس لهذه الخطة هو : **تحقيق التعليم للتميز والتميز للجميع**، وذلك من خلال هدفين إستراتيجيين رئيسين، هما: (١) توفير فرص تعليمية متكافئة للجميع دون أى تمييز، مع ضمان التحاقهم واستمرارهم فى التعلم، (٢) تحقيق جودة

التعليم فى جميع مراحل ونوعيات التعليم طبقًا لمعايير الجودة الشاملة، وفى إطار المستويات العالمية لنوعية الخبرات والقدرات. وبالتالى، فعند تقويم الخطة، يتعين **تقصى إلى أى مدى حققت الخطة ذلك**. ولكن الخطة حددت أهدافًا فرعية (كمية وكيفية)؛ بحيث يمكن ملاحظة أن الأهداف الفرعية الكمية تعبير عن الهدف الإستراتيجى الأول، والأهداف الفرعية الكيفية تعبير عن الهدف الإستراتيجى الثانى، وإن كانت الأهداف الفرعية فى مجملها لا تغطى الهدفين الإستراتيجيين. ومن ثم، يتعين **تقصى مدى تحقق الأهداف الفرعية ومدى تحقق الهدفين الإستراتيجيين**، هذا بالإضافة إلى **تقصى مدى تحقق الأهداف العامة لبرامج الخطة**، وأخيرًا، **مدى تحقق الهدف القومى العام**. وفى هذا الصدد، يتعين **تقصى مدى تحقق أهداف التعليم للجميع الستة** التى تمثل المبتغى النهائى للخطة.

وعند البحث عن مدى تحقق أهداف الخطة وأهداف التعليم للجميع الستة، فلابد من تحديد عدد من **المستويات المعيارية التى يجب أن تكون مستهدفة فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦، وقياس مدى الوصول إلى هذه المستويات**. وبمراجعة أهداف الخطة، يتبين أن منها ما يمكن تحديد مستويات معيارية له، ومنها ما لا يمكن تحديد مثل تلك المستويات له. حيث يمكن تحديد مستويات معيارية مستهدفة وقياس مدى الوصول إليها فى حالة الأهداف الفرعية الكمية، والأهداف العامة للبرامج، وبعض الأهداف الفرعية الكيفية مثل: خفض كثافة الفصول، والتخلص من نظام الفترات الدراسية، وتحسين معدل معلم/تلميذ. إلا أن بعض الأهداف الفرعية الكيفية لا ينطبق عليها ذلك، مثل: التطوير المستمر للمناهج، وتغيير البنية التعليمية، وتطوير منظومة التقويم التربوى، ورفع كفاءة الإدارة التعليمية، وإشاعة الحياة الديمقراطية بالمدرسة، وتفعيل اللامركزية. ولما كانت الأهداف الفرعية الكيفية – التى هى تعبير عن الهدف الإستراتيجى الثانى – كلها بمثابة عوامل لتحقيق جودة التعليم، فيصبح تحديد مدى تحقق هذه الأهداف متمحورًا حول مدى تحقق جودة التعليم. وإذا كان الهدف الإستراتيجى الثانى للخطة، ينشد تحقيق جودة التعليم فى جميع مراحل ونوعيات التعليم فى إطار المستويات العالمية لنوعية الخبرات والقدرات، كما تركز الخطة على إحداث نقلة نوعية فى نظام التعليم على مستوى عالمى مقارن لتحقيق القدرة على المنافسة عالميًا، وتركز أيضًا على تطبيق

مبادئ التميز العالمية على كل عناصر نظام التعليم. فمن ثم، تكون المستويات المعيارية المستهدفة لتحقيق الجودة والتميز فى إطار عالمى هى المستويات المعيارية العالمية للأداء والتميز. بالتالى، يمكن تحديد مدى تحقق جودة التعليم، ومن ثم مدى تحقق هذه الأهداف الفرعية والهدف الإستراتيجى الثانى من خلال الدراسات والاختبارات والتقارير الدولية.

ولما كانت **مجالات الخطة** تتمحور بشكل أساسى فى: التعليم قبل المدرسى، والتعليم الأساسى النظامى، وتعليم جميع الأطفال والشباب الموجودين خارج المدرسة، ومحو أمية الكبار، وجودة التعليم. فإن البحث يتقصى فى هذا المحور **مدى تحقق أهداف الخطة الوطنية وأهداف التعليم للجميع**، من خلال هذه **المجالات الخمسة**، على النحو الآتى:

أولاً - التعليم قبل المدرسى

يتضح من خلال نص الهدف الخاص بهذه الفئة، أن **المستهدف** فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ هو **استيعاب (٧٥٪) من أفراد الشريحة العمرية** (٤ – ٦ سنوات). ويمكن قياس مدى الاقتراب من تحقيق معدل استيعاب معين من أفراد الشريحة العمرية (٤ – ٦ سنوات) أو مدى الابتعاد عن ذلك من خلال **معدل القيد الصافى بالتعليم قبل المدرسى**، أى نسبة الأطفال الذين هم فى الشريحة العمرية (٤ – ٦ سنوات) والمقيدين فعلاً فى التعليم قبل المدرسى. وهنا يصبح المستوى المعيارى المستهدف لتحقيق الهدف هو أن يصل **معدل القيد الصافى بالتعليم قبل المدرسى (٧٥٪)** فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥. وأيضًا، يتضح من خلال نص نفس الهدف الخاص بهذه الفئة فى الخطة، أنه من المستهدف إيلاء اهتمام متزايد بالمناطق المحرومة والمناطق النائية، وإعطاء أولوية للأطفال المحرومين والأطفال فى ظروف صعبة، وذوى الاحتياجات الخاصة.

ووفقاً لوزارة التربية والتعليم، فإن **معدل القيد الصافى بالتعليم قبل المدرسى (جملة)** يبلغ (٢٨٪) للعام ٢٠١٦/٢٠١٥، كما يصل **معدل القيد الإجمالى بالتعليم قبل المدرسى (جملة)** (٣١,٧٪) للعام ٢٠١٦/٢٠١٥[٢٦]، فى حين أن المستوى المعيارى المستهدف لتحقيق الهدف هو أن يصل **معدل القيد الصافى بالتعليم قبل المدرسى إلى (٧٥٪)**. من ثم، يلاحظ تدنى معدل القيد بالتعليم قبل المدرسى، لدرجة تصل إلى أن الفجوة بين

المستهدف وما تحقق على أرض الواقع صارت واسعةً جدًا. وبالتالى، **لم يتحقق الهدف الأول من الأهداف الفرعية للخطة الوطنية.**

ويبدو التفاوت كبيرًا بين المحافظات فى القيد بالتعليم قبل المدرسى؛ حيث يصل معدل القيد الصافى ومعدل القيد الإجمالى بالتعليم قبل المدرسى (جملة) على التوالى فى الغربية (٢٤,٦٪)، (٢٧,٩٪)، وفى القليوبية (٢٣٪)، (٢٦,٢٪)، وفى الدقهلية (١٩,٣٪)، (٢١,١٪)، وفى الشرقية (٢٣,٤٪)، (٢٥٪)، وفى الفيوم (٢٠,٣٪)، (٢١,٣٪)، وفى المنيا (٢٢,١٪)، (٢٣,٢٪)، وفى شمال سيناء (٢٠,٥٪) (٢١,٣٪) للعام ٢٠١٥/٢٠١٦. بينما يصل المعدل فى دمياط (٤٥,٩٪)، (٤٨,٤٪)، وفى بورسعيد (٤٩,١٪)، (٤٩,٩٪)، وفى السويس (٥٣,٢٪)، (٥٨,٣٪)[٢٧].

وإذا كانت نسبة التلاميذ (بالمدارس الحكومية والخاصة) لإجمالى التلاميذ فى التعليم قبل المدرسى للعام ٢٠١٥/٢٠١٦ هى على التوالى (٧٥,٣٪) الحكومى، (٢٤,٧٪) الخاص[٢٨]، فإن هذا يشير إلى أن القيد بالتعليم قبل المدرسى الخاص كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالتعليم قبل الابتدائى يمثل **الربع**. ولعل هذا يمثل أحد أسباب تدنى نسبة القيد بالتعليم قبل المدرسى إلى حد كبير؛ حيث إن المؤسسات الخاصة – التى تعمل بشكل ربحى – تتقاضى مصروفات أو رسومًا مرتفعة، أغلبها يمثل تكلفة باهظة لا تتاح لكثير من الأسر المصرية. يضاف إلى ذلك، المصروفات أو الرسوم التى تفرضها الحكومة على القيد برياض الأطفال فى المدارس التجريبية وغيرها، وهو ما يمثل تكلفة لا يستطيع تحملها كثير من الأسر المصرية. وعليه، فمن الأرجح أن الأطفال الذين يقيدون فى التعليم قبل المدرسى ينتمون إلى أسر أيسر حالاً فى حين أن قيد أطفال الأسر الفقيرة لا يزال منخفضًا جدًا.

لقد كشف استقصاء عن التعليم بحسب مكان إقامة الأسرة المصرية ودخلها أن (٤٪) فقط من الأطفال المنتمين إلى (٤٠٪) من الأسر الأشد فقرًا تلقوا تعليمًا قبل المرحلة الابتدائية. وثمة عاملان يعرقلان توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم قبل المدرسى وجعله أكثر إنصافًا. أولهما انعدام فرص الانتفاع بالتعليم قبل المدرسى، وهو السبب الأول بشهادة الآباء والأمهات من الأسر الأفقر لعدم إرسال الأطفال إلى التعليم قبل المدرسى.

والعامل الثانى هو ارتفاع التكلفة الذى يعد مشكلة كبرى لدى زهاء ثلث الآباء والأمهات المندرجين ضمن الأربعين فى المائة الأفقر[٢٩].

ومن ثم، يظل التعليم قبل المدرسى غير متاح لغالبية أطفال مصر. ويسرى ذلك بوجه خاص على الأطفال فى المناطق النائية وعلى أشدهم فقرًا. ويفضى ذلك إلى نتيجة مجحفة وغير منصفة حيث يظل الذين هم فى أمس الحاجة إلى التعليم قبل المدرسى أقل الناس حظًا بالانتفاع بهذه البرامج.

وفى ضوء ما سبق، تتباين معدلات القيد بالتعليم قبل المدرسى تباينًا شديدًا بحسب المحافظة ومستوى الثراء؛ إذ تعتبر فرص الالتحاق بالتعليم قبل المدرسى ضئيلة بالنسبة للأطفال الذين يعيشون فى مناطق نائية تعانى من نقص فى الخدمات والأطفال الذين ينحدرون من أسر فقيرة، وهذا التفاوت الكبير فى الانتفاع بالتعليم قبل المدرسى يهدد بتعميق أوجه اللامساواة فى التعليم الابتدائى وما بعده.

وبناءً عليه، يتضح أن ما استهدفته الخطة من إيلاء اهتمام متزايد بالمناطق المحرومة والمناطق النائية، وإعطاء أولوية للأطفال المحرومين والأطفال فى ظروف صعبة، وذوى الاحتياجات الخاصة، **لم يتحقق**. وإذا كانت مصر لم تحقق المستهدف بالنسبة للقيد بالتعليم قبل المدرسى كله، وحدثت فجوة شاسعة بين المستهدف وما تحقق على أرض الواقع، فمن البديهى أن الفجوة تتسع أكثر بالنسبة للمناطق المحرومة والنائية والأطفال المحرومين والأطفال فى ظروف صعبة، وذوى الاحتياجات الخاصة.

وإذا كان الهدف العام لبرامج التعليم للجميع لتنمية العناية بالطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسة هو جعل مرحلة رياض الأطفال جزءًا من مرحلة التعليم الأساسى الإلزامى المجانى بحلول العام ٢٠٢٠. وفى ظل تدنى معدلات القيد الصافى والإجمالى بهذه المرحلة للعام ٢٠١٥/٢٠١٦، فلا يمكن الحديث عن إدخال هذه المرحلة إلى مرحلة التعليم الأساسى الإلزامى المجانى بحلول العام ٢٠٢٠، أى فى غضون أقل من أربع سنوات. فإذا كانت الدولة لم تستطع خلال عقد ونصف أن ترفع معدلات القيد وصولاً لاستيعاب (٧٥٪) من أفراد الشريحة العمرية (٤ – ٦ سنوات)، فكيف يتأتى لها خلال سنوات قليلة استيعاب جميع أفراد هذه الشريحة العمرية؟! وبالتالى، **ليس ميسورًا أن يتحقق الهدف العام لبرامج التعليم قبل المدرسى بالخطة الوطنية.**

وفى حين تفترض اليونسكو (٢٠١٤) أن يكون (٨٠٪) من صغار الأطفال على الأقل قد التحقوا ببرامج التعليم قبل الابتدائى بحلول العام ٢٠١٥. وتؤكد أن نسبة (٨٠٪) هى نسبة متواضعة تترك عديداً من الأطفال الصغار وغالبًا الأضعف منهم خارج التعليم قبل الابتدائى. وتشير إلى أنه لابد من وضع غاية واضحة لما بعد العام ٢٠١٥ تؤمن نفاذ الأطفال الصغار كافةً إلى التعليم قبل الابتدائى، وبالأخص الفئات المحرومة فى هذا المجال للتأكد من عدم بقائها على الهامش[٣٠]. بالتالى، يكون المستهدف الذى حددته الخطة أقل من المستويات المعيارية العالمية، ولا يتفق مع المستهدف لتحقيق الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع فى إطار داكار (هدف الرعاية والتربية فى مرحلة الطفولة المبكرة). كما أن ما تحقق على أرض الواقع بعيد جداً عن كل هذه المستويات. وبالتالى، **لم يتحقق الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع.**

كما حددت اليونسكو (٢٠١٥) الفئات الآتية لمستويات نسب القيد فى مرحلة التعليم قبل الابتدائى: منخفض جداً (أقل من ٣٠٪) ، ومنخفض (٣٠ – ٦٩٪)، ومتوسط (٧٠ – ٧٩٪)، وعال (٨٠٪ وما فوق)[٣١]. ومن هنا، فإن مصر استهدفت من خلال الخطة الوطنية للتعليم للجميع أن تقع فى فئة المستوى المتوسط. وفيما يخص الواقع، فإن مصر تقع فى فئة المستوى المنخفض جداً. وهذا يؤكد أن **مصر لم تحقق الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع، بل هى بعيدة كل البعد عن تحقيقه فى الأجل القريب أو المتوسط إن استمر الأداء على نفس المنوال.**

أى أن التعليم قبل المدرسى يتسم **بالضمور**، ومازال **غير شامل للجميع بعد**؛ حيث إن القيد بالتعليم قبل المدرسى **ضعيف جداً**، فلا يزال أكثر من ثلثى الأطفال محرومين من الانتفاع به، ويبقى قيد أطفال الأسر الفقيرة بالتعليم قبل المدرسى أقل احتمالاً. ومن المتوقع أن تبقى مستويات القيد بالتعليم قبل المدرسى منخفضة جداً. ويدل ذلك على أن الدولة لم تبذل ما يكفى من الجهد لتوسيع وتحسين التعليم قبل المدرسى، ولم تتحمل حتى الآن كامل مسئولياتها فيما يخص هذه المرحلة الحيوية بحسب الالتزام المعقود فى العام ٢٠٠٠ بإطار عمل داكار.

وتحقيقاً لجودة التعليم قبل المدرسى، فلقد حددت الخطة **الكثافة المستهدفة** وفقاً للقرار الوزارى رقم (٣٩٨) لسنة ١٩٩٨ هى (٣٦) طفل/قاعة[٣٢]. إلا أن الخطة لم تحدد فى الأهداف الكيفية (التى تمثل تحقيق جودة التعليم) والبرنامج الخاص بالتعليم قبل المدرسى أية مستويات معيارية مستهدفة أخرى بشأن جودة التعليم، مثل: نسبة الأطفال إلى المعلمات بالتعليم قبل المدرسى، والنسبة المئوية للمعلمات المدربات بالتعليم قبل المدرسى ذوى المؤهلات الأكاديمية اللازمة للتعليم فى هذه المرحلة، ونسبة الأطفال إلى المعلمات المدربات، والإنفاق على التعليم قبل المدرسى كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق على التعليم. ولكن جاءت صياغات عامة واسعة غير محددة، مثل: تنظيم برامج تدريبية متخصصة للمعلمات.

إن الكثافة المستهدفة فى الخطة هى (٣٦) طفل/قاعة، بينما يصل متوسط كثافة الفصل فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ فى التعليم قبل المدرسى الحكومى (٣٨,٣٢)، وزادت الكثافة فى عدد من المحافظات عن ذلك، فبلغت (٦٧,١٢) فى الإسكندرية، و(٤٠,٠٥) فى الإسماعيلية، و(٤١,٧٣) فى الجيزة، و(٤٢,٤٤) فى أسيوط، و(٤٠,٢٣) فى قنا، و(٤١,١٤) فى الأقصر[٣٣]، وتبلغ فى التعليم قبل المدرسى الحكومى (حضر) (٤١,٢٥)[٣٤]. أى أنها تزيد كثيراً عن المستهدف فى الخطة. وجدير بالذكر، أن الخطة الوطنية للتعليم للجميع تشير إلى أن متوسط كثافة الفصل فى التعليم قبل المدرسى الحكومى وصلت (٣٠,٢٧) فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٠[٣٥]. وهذا يعنى أن **كثافة الفصل تتجه صوب الارتفاع بدلاً من الانخفاض، وهذا يؤثر سلبيًا على جودة التعليم قبل المدرسى.**

وبالتالى، فإن **الهدف الخاص بالتعليم قبل المدرسى** من أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع **لم يتحقق**، بالإضافة إلى أن **مصر لم تحقق الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع المحددة فى إطار داكار** الذى يستهدف توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل فى مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً. أى أنه بعد انقضاء الأجل المعتمد لتحقيق هذا الهدف، **لم تفِ الدولة بتعهدها والتزامها بأن توسع وتحسن الرعاية والتربية على نحو شامل فى مرحلة الطفولة المبكرة.** ومن المرجح، أنها لن تفى بتعهدها فى الأجل القصير، بل ولا حتى فى الأجل المتوسط، إذا بقيت على مسارها المألوف فى العمل. فإذا لم يحدث

تحرك عاجل من أجل إلحاق جميع الأطفال بالتعليم قبل المدرسى، وتحسين جودة التعليم، فلا يمكن الحديث عن تعليم جيد للجميع فى مرحلة الطفولة المبكرة.

ولما كان الطريق نحو التعليم للجميع يبدأ قبل وقت طويل من دخول المدرسة الابتدائية؛ حيث إنه يبدأ مع الرعاية والتربية فى مرحلة الطفولة المبكرة، فإن الفشل فى إحراز تقدم ملموس وصولاً إلى الهدف المتعلق بالطفولة المبكرة يعرقل بشكل كبير التقدم العام نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع المحددة فى داكار[٣٦].

ثانيًا - التعليم الأساسى النظامى

يتضح من خلال نص الهدف الخاص بهذه الفئة، أن **المستهدف** فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ هو **تحقيق الاستيعاب الكامل بمدارس التعليم الأساسى النظامى، لجميع أفراد الفئة العمرية** (٦ – ١٥ سنة)، أى **تعميم التعليم الأساسى**. ويمكن قياس مدى الاقتراب من تحقيق الاستيعاب الكامل لأفراد الشريحة العمرية (٦ – ١٥ سنة) أو مدى الابتعاد عن ذلك من خلال **معدل القيد الصافى بالتعليم الأساسى** بحلقتيه الابتدائية والإعدادية، أى نسبة التلاميذ الذين هم فى الشريحة العمرية (٦ – ١٥ سنة) والمقيدين فعلاً فى التعليم الأساسى. حيث يعد معدل القيد الصافى أساسًا مرجعيًا لإنجاز تعميم التعليم الأساسى، فهو من أهم الوسائل لقياس التقدم على طريق تعميم التعليم الأساسى؛ إذ يحدد نسبة الأطفال فى سن الالتحاق بالتعليم الأساسى المقيدين رسميًا فى المدارس[٣٧]. وهنا يصبح المستوى المعيارى المستهدف لتحقيق الهدف هو أن يصل **معدل القيد الصافى بالتعليم الأساسى** بحلقتيه الابتدائية والإعدادية إلى (١٠٠٪) فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦.

وتحقيق الاستيعاب الكامل يستتبع بالضرورة القضاء على جميع أوجه التفاوت، أى انعدام التمييز بين الأفراد لأى سبب كان، وهذا ما نص عليه الهدف الخاص بهذه الفئة. لذلك يتعين بيان مدى التفاوتات بين المناطق المختلفة، ومدى التفاوتات بين الجنسين. ونص الهدف أيضًا على ضمان فرص متكافئة للموهوبين ومتحدى الإعاقة والأطفال فى ظروف صعبة، لذلك يتعين بيان مدى تحقق ذلك فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦.

كما نص الهدف على تطوير المرحلة الثانوية والعمل على ضمها لمرحلة التعليم الإلزامى، مما يستلزم بيان موقع مرحلة التعليم الثانوى من التعليم الإلزامى فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦.

وفى هذا السياق، حددت الخطة **المستويات المعيارية المستهدفة** فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ على النحو الآتى:

- القضاء على الفجوات والجيوب، والاتجاه نحو زيادة سنوات التعليم الإلزامى.
- تحقيق الاستيعاب الكامل فى العام ٢٠٠٧، والمحافظة عليه، مع مواجهة الزيادة السكانية المتوقعة.
- تحقيق الاستيعاب الكامل لذوى الاحتياجات الخاصة، سواء أكانوا موهوبين أم معاقين، بإنشاء (٢٠٠) فصل جديد سنويًا لذوى الاحتياجات الخاصة على مدى سنوات الخطة.
- تحقيق كفاءة وعدالة توزيع الفرص التعليمية، للتخلص نهائيًا من الفجوات فى الالتحاق بالدراسة والاستمرار فيها، وخاصة الفجوة النوعية (ذكور – إناث) والفجوة المكانية (حضر – ريف) والفجوة المركبة الناتجة عنهما معًا (الإناث فى الريف).[٣٨]

ووفقًا لوزارة التربية والتعليم، فإن **معدل القيد الصافى بالتعليم الابتدائى (جملة)** يبلغ (٩٢,٤٪) للعام ٢٠١٥/٢٠١٦[٣٩]، ويصل **معدل القيد الصافى بالتعليم (جملة)** (٨٣,٤٪) للعام ٢٠١٥/٢٠١٦[٤٠]، فى حين أن المستوى المعيارى المستهدف لتحقيق الهدف هو أن يصل معدل القيد الصافى بالتعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والإعدادية إلى (١٠٠٪). من ثم، يلاحظ أن معدل القيد فى التعليم الأساسى بالرغم من أنه ليس قليلاً، إلا أنه لم يصل إلى المستهدف. وتبدو **الفجوة أوسع كثيرًا بين المستهدف وما تحقق على أرض الواقع فى التعليم الإعدادى**، ويعنى ذلك أن **الأطفال لا يستكملون تعليمهم الأساسى الإلزامى، وإنما يتسربون ويمثلون روافد ضخمة للأمية**. وجدير بالذكر، أن الخطة بالغت فى الطموح؛ فهدفت إلى تعميم التعليم الأساسى فى العام ٢٠٠٧ – وليس بنهاية الخطة فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ – والمحافظة عليه، إلا أن تعميم التعليم الأساسى لم يتحقق حتى العام ٢٠١٥/٢٠١٦. فمازالت نسبة كبيرة من الطلاب الملزمين فى مرحلة التعليم الأساسى بحلقتيه لا يتابعون تعليمهم فى المدرسة. وهنا تتدخل الأحوال الاقتصادية المتدنية فى عدم الاستمرار بالتعليم الإبتدائى والإعدادى أو التسرب منهما لما

يتكلفه الطالب من النفقات الشخصية أو الدروس الخصوصية وتفضيل التحاقه بسوق العمل لمساعدة ذويه. ويؤكد الواقع ذلك؛ حيث يتزايد عدد الأطفال الذين يلتحقون بسوق العمل فى الحرف المختلفة فيما يعرف بنظام (الصبينة)، بالإضافة إلى العدد المتزايد للأطفال المتسولين وأطفال الشوارع والأطفال بلا مأوى. أى أنه بالرغم من أن مصر تسجل معدلات قيد مرتفعة، إلا أن **هدف تعميم التعليم الأساسى لم يتحقق** بانقضاء العام ٢٠١٥/٢٠١٦، وهذا يشير إلى **ضعف التزام الدولة بتحقيق تعميم التعليم الأساسى**. وبالتالى، **لم يتحقق الهدف الثانى من الأهداف الفرعية للخطة الوطنية.**

وجديرٌ بالذكر، أن تحقيق الهدف الخاص بتعميم التعليم الأساسى لا يقتصر على زيادة القيد بالمدارس فحسب، بل يشمل أيضًا إتمام كل المرحلة التعليمية. ويمكن قياس هذا الشق من الهدف باستخدام معدل التسرب قبل إنهاء مرحلة التعليم الأساسى، ومعدل الانتقال من التعليم الابتدائى إلى التعليم الإعدادى، ومعدل الانتقال من التعليم الإعدادى إلى مرحلة الثانوى.

ووفقًا لوزارة التربية والتعليم، يصل عدد المتسربين من التعليم الابتدائى لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى (٤٥٢١٤) متسربًا، ومعدل التسرب (٠,٤٧٪)[٤١]. ويصل عدد المتسربين من التعليم الإعدادى لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى (١٥٩٥٤٠) متسربًا، ومعدل التسرب (٤,٠٠٪)[٤٢]. وبذلك يصل عدد المتسربين فى العام ٢٠١٤/٢٠١٥ من التعليم الأساسى (٢٠٤٧٥٤) متسربًا. أى يوجد **عدد كبير من التلاميذ يتسربون من مرحلة التعليم الأساسى**. ويعد التعليم المتدنى الجودة سببًا رئيسًا للتسرب من المدارس، فثمة صلة واضحة بين نتائج التعلم ومخاطر عدم إتمام التعليم. ولقد كشفت بحوث أجريت فى مصر عن أن احتمالات التسرب من التعليم بالنسبة إلى الأطفال الذين يرتادون مدارس جيدة الأداء هى أقل بكثير من احتمالات تسرب الأطفال الذين يرتادون مدارس ذات مستويات أدنى فى التحصيل. كما أن أطفال الأسر الفقيرة هم أكثر عرضة للتسرب من التعليم من أطفال الأسر الأغنى[٤٣].

كما أن معدل الانتقال من التعليم الابتدائى إلى التعليم الإعدادى ما بين عامى ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦ يصل إلى (٩٣,٥٤٪)، وأيضًا يصل معدل الانتقال من التعليم الإعدادى إلى مرحلة الثانوى ما بين عامى ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦ هو (٨١,٤٢٪)[٤٤]. أى

أنه يوجد (٦,٤٦٪) من التلاميذ لم يتموا التعليم الابتدائى، و(١٨,٥٨٪) من التلاميذ لم يتموا التعليم الإعدادى. وبالتالى، يوجد **عدد كبير من التلاميذ لم يتموا مرحلة التعليم الأساسى.**

من خلال معدلات القيد الصافى ومعدلات التسرب ومعدلات الانتقال سالفة الذكر، يتضح أن ثمة عددًا كبيرًا من الأطفال فى سن التعليم الأساسى لم يلتحقوا بالمدارس، وعددًا كبيرًا آخر تسربوا من التعليم، وعددًا كبيرًا ثالث لم يُتم مرحلة التعليم الأساسى. ومن ثم، **لم يتحقق تعميم التعليم الأساسى** بانقضاء العام ٢٠١٥/٢٠١٦. وبذلك، **بقى هدف تعميم التعليم الأساسى بعيدًا عن الإنجاز.**

تمثل مشكلة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والذين تسربوا من التعليم، والذين لم يتموا مرحلة التعليم الأساسى تحديًا كبيرًا أمام إنفاذ الحق الإنسانى فى التعليم، وتحقيق التنمية المنشودة. فهذه المشكلة تقف شاهدة على فشل السياسات العامة؛ ففى ظل اقتصاد المعرفة، يُحرَم هؤلاء الأطفال من فرصة تعليمية تمدهم بالمعارف والمهارات اللازمة للخروج من براثن الفقر والضعف والحرمان.

ومن المنطقى أن النسب الأقل للقيد بمرحلة التعليم الأساسى، والنسب الأقل لإتمام المرحلة توجد بشكل واضح على صعيد أطفال المناطق النائية والمناطق العشوائية وأطفال الأسر الفقيرة. أى أن **الأطفال الأشد فقرًا هم الأبعد عن تحقيق هدف تعميم التعليم الأساسى**، فمازال ضعف القيد بالتعليم الأساسى فى صفوف الفئات الأكثر فقرًا مرتفعًا للغاية، بالإضافة إلى التفاوت فى معدل التحصيل الدراسى، ومن ثم التفاوت فى معدل إتمام مرحلة التعليم الأساسى يبقى مرتفعًا بين الفئات ميسورة الحال والفئات الفقيرة والأشد فقرًا. وهذا يشير إلى حالة **التهميش التى تشهدها الفئات الأكثر فقرًا**؛ بما يؤكد أن مصر لا تزال بحاجة إلى معالجة قضايا الإنصاف فى التعليم، فالحاجة ماسة إلى زيادة مستوى حصول الفقراء على التعليم.

وتشكل الرسوم الدراسية عائقًا أساسيًا أمام التحاق أطفال الأسر الفقيرة بالمدارس الابتدائية والإعدادية، بالإضافة إلى أن هنالك عديد من التكاليف الأخرى التى تعوق الأسر الأفقر، مثل: الدروس الخصوصية، والكتب الخارجية. ناهيك عن تكفلة الفرصة البديلة التى تشمل خسارة الدخل الذى كان متوقعًا الحصول عليه جراء عمل

التلميذ. ففى مصر، تنفق الأسر الأغنى أربعة أضعاف ما تنفقه الأسر الأفقر على الدروس الخصوصية. وقد يوسع اللجوء إلى هذه الدروس من الفجوة ما بين جودة التعليم الذى يتلقاه الأطفال الأغنياء والتعليم الذى يتلقاه الأطفال الفقراء؛ حيث يتعمد كثير من المعلمين إغفال بعض محتوى المنهج خلال اليوم الدراسى لإلزام التلاميذ على طلب دروس خصوصية تغطى هذه الأجزاء[٤٥].

وفى سبيل تحقيق هدف تعميم التعليم الأساسى مستقبلاً بعد العام ٢٠١٥/٢٠١٦، فسوف يتعين على الدولة أن تعزز تركيزها على الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. ولا يقتصر تعميم التعليم الأساسى على إلحاق الأطفال بالمدارس، فالاستبقاء فى التعليم المدرسى وإتمامه ونتائج التعلم، كلها أمور بالغة الأهمية، بيد أن تعميم الالتحاق يمثل الخطوة الأولى، وهو مجال بحاجة ماسة إلى تعزيز الالتزام بالانصاف. وهنا يجب توجيه الاهتمام صوب توفير التعليم الجيد للسكان المحرومين والفقراء. ومن ثم، فالأمر يستلزم تحسين الأوضاع لمساعدة الأسر الفقيرة على تعليم أبنائها من خلال إلغاء الرسوم الدراسية وتحسين جودة التعليم حتى يمكن الاكتفاء بالمدرسة والاستغناء نهائيًا عن الدروس الخصوصية، بالإضافة إلى أن الارتقاء بجودة التعليم يُحسِّن من توقع دخول أعلى فى المستقبل للمتعلمين؛ بما يجعل عائد التعليم يتجاوز كثيرًا تكلفته. وهذا يعنى تحقيق مجانية التعليم الجيد على أرض الواقع. كما أن الأمر يستلزم تبنى سياسات وإستراتيجيات منحازة للأسر الأفقر والأشد حرمانًا وذوى الظروف الصعبة والاحتياجات الخاصة وساكنى المناطق النائية والمناطق العشوائية والمحرومة من خدمات التعليم.

ويبدو التفاوت كبيرًا بين المحافظات فى القيد بالتعليم الابتدائى؛ حيث يصل معدل القيد الصافى بالتعليم الابتدائى (جملة) للعام ٢٠١٥/٢٠١٦ فى القاهرة (٨٥,٨٪)، وفى الغربية (٨٦,٦٪)، وفى كفر الشيخ (٨٥,٨٪)، وفى الدقهلية (٨٩,٦٪)، وفى بورسعيد (٨٦,٥٪)، وفى سوهاج (٨٧,٧٪)، وفى قنا (٨٦,٢٪)، وفى الأقصر (٨٣,٩٪)، وفى أسوان (٨٧,٣٪)، وفى جنوب سيناء (٧٣,٠٪). بينما يصل المعدل فى المنوفية (٩٥,٧٪)، وفى القليوبية (٩٧,٨٪)، وفى المنيا (٩٥,٠٪)، وفى السويس (٩٥,٦٪)[٤٦].

كما يبدو التفاوت كبيرًا أيضًا بين المحافظات فى القيد بالتعليم الإعدادى؛ حيث يصل معدل القيد الصافى بالتعليم الإعدادى (جملة) للعام ٢٠١٥/٢٠١٦ فى القاهرة

(٧٩,١٪)، وفى الغربية (٧٩,٩٪)، وفى كفر الشيخ (٧٤,٥٪)، وفى بورسعيد (٨١,٤٪)، وفى الأقصر (٧٩,٢٪)، وفى مرسى مطروح (٧٣,٣٪)، وفى البحر الأحمر (٧٩,٦٪)، وفى جنوب سيناء (٥٤,٢٪). بينما يصل المعدل فى المنوفية (٨٩,٤٪)، وفى القليوبية (٨٤,٣٪)، وفى الشرقية (٨٥,١٪)، وفى المنيا (٨٨,٧٪)، وفى السويس (٨٩,٨٪)[٤٧].

وبالتالى، **لم يتم التخلص نهائيًا من الفجوات** فى الالتحاق بالمدرسة والاستمرار فيها؛ لتحقيق كفاءة وعدالة توزيع الفرص التعليمية، كما استهدفت الخطة. يضاف إلى ذلك، أنه حتى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ **لم تصدر وزارة التربية والتعليم قرارًا بضم المرحلة الثانوية لمرحلة التعليم الإلزامى** كما نص الهدف. وهذا يشير إلى **عدم تحقيق الخطة لمستهدفاتها.**

وتجدر الإشارة إلى أن معدل القيد الصافى بالتعليم الابتدائى للعام ٢٠١٥/٢٠١٦ للبنين يبلغ (٩١,٣٪) وللبنات يبلغ (٩٣,٥٪)[٤٨]، ويتحقق التكافؤ بين الجنسين فى التعليم عندما يتراوح مؤشر التكافؤ بين الجنسين (وهو عبارة عن معدل قيمة مؤشر ما للإناث على مثيلتها للذكور) بين (٠,٩٧ و ١,٠٣)[٤٩]. ومن ثم، يصبح مؤشر التكافؤ لدى الجنسين (١,٠٢)، وهو ما يدل على تحقق التكافؤ بين الجنسين، أى لا يوجد تمييز فى القيد بالتعليم الابتدائى بسبب الجنس. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل القيد الصافى بالتعليم الابتدائى للعام ٢٠١٥/٢٠١٦ للبنين يبلغ (٨٠,٦٪) وللبنات يبلغ (٨٦,٤٪)[٥٠]، ومن ثم يصبح مؤشر التكافؤ لدى الجنسين (١,٠٧)، وهو ما يدل على وجود تفاوت بسيط جدًا بين الجنسين لصالح البنات، أى يكاد لا يوجد تمييز فى القيد بالتعليم الإعدادى بسبب الجنس. وبالتالى، يمكن التوصل إلى أن التكافؤ بين الجنسين متحقق فى التعليم الأساسى، ولا توجد مشكلة تمييز ضد البنات فى القيد بالتعليم الأساسى.

ولقد استهدفت الخطة تحقيق الاستيعاب الكامل لذوى الاحتياجات الخاصة، سواء أكانوا موهوبين أم معاقين، بإنشاء (٢٠٠) فصل جديد سنويًا لذوى الاحتياجات الخاصة على مدى سنوات الخطة، وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن عدد فصول التربية الخاصة (حكومى) (٤٣٢٣) فصلاً فى العام ٢٠١١/٢٠١٢، (٤٤١٠) فصلاً فى العام ٢٠١٢/٢٠١٣، (٤٤٦٧) فصلاً فى العام ٢٠١٣/٢٠١٤، (٤٤٣٠) فصلاً فى العام ٢٠١٤/٢٠١٥، (٤٤٣٢) فصلاً فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦[٥١]. وهذا يعنى أن بين العامين ٢٠١٤/٢٠١٥ و٢٠١٥/٢٠١٦

كانت الزيادة (٢) فصل فقط، وبين العامين ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٤/٢٠١٥ نقص عدد الفصول بمقدار (٣٧) فصلاً بدلاً من الزيادة، وبين العامين ٢٠١٢/٢٠١٣ و ٢٠١٣/٢٠١٤ كانت الزيادة (٥٧) فصلاً فقط، وبين العامين ٢٠١١/٢٠١٢ و ٢٠١٢/٢٠١٣ كانت الزيادة (٨٧) فصلاً فقط. ويلاحظ أن مقدار الزيادة فى عدد الفصول بين العامين ٢٠١١/٢٠١٢ و ٢٠١٥/٢٠١٦ هو (١٠٩) فصل فقط على مدار أربع سنوات، فى حين أنه وفقًا للمستهدف فى الخطة كان يتعين أن يكون مقدار الزيادة (٨٠٠) فصل، مما يدل على ضعف مقدار الزيادة فى عدد الفصول كثيرًا جدًا عن المستهدف فى الخطة. ومن ثم، **لم يتم الوفاء بالتزام الخطة** بإنشاء (٢٠٠) فصل جديد سنويًا لذوى الاحتياجات الخاصة على مدى سنوات الخطة، أى مازال عدد كبير من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة محرومين من الفرص التعليمية. وبالتالى، **لم يتحقق الاستيعاب الكامل لذوى الاحتياجات الخاصة كما كان مستهدفًا.**

وبذلك، يمكن التوصل إلى أن **مصر لم تحقق استيعاب الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، ولا الأطفال الأشد حرمانًا وفقرًا**. ولما كان إنصاف المحرومين أمر محورى لتحقيق تعميم التعليم الأساسى كما استهدفت الخطة الوطنية، فإن النتيجة النهائية هنا تتمثل فى أنه **لم يتحقق هدف تعميم التعليم الأساسى الوارد فى الخطة.** وإذا كان إطار عمل داكار نص فى الهدف الثانى من أهدافه على تعميم التعليم الابتدائى، وقد شدد على استيعاب جميع الأطفال الذين يعيشون فى ظروف صعبة (الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، والأطفال الأكثر حرمانًا وفقرًا، وأطفال المناطق النائية والعشوائية) بحلول العام ٢٠١٥. من ثم، تتمثل النتيجة النهائية هنا فى أنه **لم يتحقق هدف تعميم التعليم الابتدائى**، وبالأخص استيعاب جميع الأطفال الذين يعيشون فى ظروف صعبة، أى **لم يتحقق الهدف الثانى من أهداف التعليم للجميع الوارد فى إطار عمل داكار.**

ويشكل إتمام جميع التلاميذ لمرحلة التعليم الأساسى بأكملها وانتقالهم إلى المرحلة الثانوية هدفًا مهمًا، كما أن الغرض النهائى من التعليم المدرسى هو تسليح التلاميذ بالمعارف والمهارات والآفاق الواسعة التى يحتاجون إليها للمشاركة على نحو كامل فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من هنا، فإن تحقيق جودة التعليم هو أهم شيء على الإطلاق[٥٢].

وتحقيقاً لجودة التعليم، فلقد نصت الخطة فى الهدف العام للبرنامج الخاص بالتعليم الأساسى النظامى على **ضمان مستوى تعليم متميز للجميع**، واستهدفت بالتالى إحداث نقلة نوعية فى مدخلات التعليم الأساسى وعملياته ومخرجاته، فى مستوى عالمى مقارن. وفى سبيل إنجاز ذلك، حددت الخطة **المستويات المعيارية المستهدفة** فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ على النحو الآتى:

- كثافة الفصل فى التعليم الأساسى (الابتدائى والإعدادى) هى (٣٦) تلميذ/فصل، مع معالجة التفاوتات التى لا يكشفها المتوسط العام.
- القضاء على نظام الفترات الدراسية، وتطبيق نظام اليوم الكامل للجميع، لتحقيق العدالة فى كفاءة الخدمة التعليمية.
- نسبة التلاميذ للمعلم فى التعليم الابتدائى هى (٢٣)، وفى التعليم الإعدادى هى (٢٢).
- التوسع فى إنشاء الأبنية المدرسية الكافية لتحقيق كل ما سبق، وذلك بإضافة (٨٥٠٠) فصل سنويًا لمدارس التعليم الأساسى على مدى سنوات الخطة، توزيعها كالآتى: (٧٠٠٠) فصل للإحلال، و(١٠٠٠) فصل لتخفيض الكثافة، و(٥٠٠) فصل للقضاء على نظام الفترات الدراسية وتطبيق نظام اليوم الكامل.[٥٣]

إلا أن الخطة لم تحدد فى الأهداف الكيفية (التى تمثل تحقيق جودة التعليم) والبرنامج الخاص بالتعليم الأساسى النظامى مستويات معيارية مستهدفة أخرى بشأن جودة التعليم، مثل: النسبة المئوية للمعلمين المدربين بالتعليم الأساسى ذوى المؤهلات الأكاديمية اللازمة للتعليم فى هذه المرحلة، ونسبة التلاميذ إلى المعلمين المدربين، والإنفاق على التعليم الأساسى كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق على التعليم. ولكن جاءت صياغات عامة واسعة غير محددة، مثل: تغيير بنية العملية التعليمية، ورفع كفاءة الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، ومواصلة العمل على التنمية المهنية المستمرة للمعلم، وزيادة حجم تمويل التعليم.

إن كثافة الفصل المستهدفة فى الخطة للتعليم الأساسى (الابتدائى والإعدادى) هى (٣٦) تلميذ/فصل، مع معالجة التفاوتات التى لا يكشفها المتوسط العام. بينما تصل كثافة الفصل فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ فى التعليم الابتدائى الحكومى (٤٧,٠٨) وزادت الكثافة فى عدد من المحافظات عن ذلك، فبلغت (٥٠,٤٥) فى القاهرة، و(٥٣,٦٧) فى

الإسكندرية، و(٥٢,٠٤) فى القليوبية، و(٦١,٠٤) فى الجيزة. وتصل فى التعليم الإعدادى الحكومى (٤٣,٦٣)، وزادت الكثافة فى عدد من المحافظات عن ذلك، فبلغت (٤٦,٤٣) فى الإسكندرية، و(٤٧,٣٨) فى القليوبية، و(٥٤,٤٠) فى الجيزة[٥٤]. أى أن **كثافة الفصل تزيد كثيرًا عن المستهدف فى الخطة**، بالإضافة إلى **تزايد التفاوتات** التى لا يكشفها المتوسط العام، وهذا يؤثر **سلبيًا على جودة التعليم الأساسى** بحلقتيه الابتدائية والإعدادية. وبالتالى، **لم يتم تحقيق ما استهدفته الخطة** من خفض كثافة الفصل، ومعالجة التفاوتات التى لا يكشفها المتوسط العام.

ولقد استهدفت الخطة القضاء على نظام الفترات الدراسية، وتطبيق نظام اليوم الكامل للجميع؛ لتحقيق العدالة فى كفاءة الخدمة التعليمية. وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أنه فى التعليم الابتدائى الحكومى يبلغ عدد المدارس (١٦٠٥٨) مدرسة، ويبلغ عدد المدارس منها التى تعمل بنظام اليوم الكامل (٥٦٢٠) مدرسة، بنسبة تصل (٣٤,٩٩٪)، وفى التعليم الإعدادى الحكومى يبلغ عدد المدارس (٩٧٨٤) مدرسة، ويبلغ عدد المدارس منها التى تعمل بنظام اليوم الكامل (٣٤٣٦) مدرسة، بنسبة تصل (٣٥,١٢٪). كما يبلغ عدد التلاميذ فى التعليم الابتدائى الحكومى (٩٦٣٢٠٥٦) تلميذًا، ويبلغ عدد التلاميذ منهم الذين يتعلمون طبقًا لنظام اليوم الكامل (٣٢٤٢٦٠٧) تلميذًا، بنسبة تصل (٣٣,٦٧٪)، وفى التعليم الإعدادى الحكومى يبلغ عدد التلاميذ (٤٣١٠٤٨٤) تلميذًا، ويبلغ عدد التلاميذ منهم الذين يتعلمون طبقًا لنظام اليوم الكامل (١٥١٩٣٨٤) تلميذًا، بنسبة تصل (٣٥,٢٥٪)[٥٥]. أى أن نسبة **المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل** فى التعليم بحلقتيه الابتدائية والإعدادية حوالى **ثلث** إجمالى عدد المدارس، وأيضًا نسبة **التلاميذ الذين يتعلمون طبقًا لنظام اليوم الكامل** فى التعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والإعدادية حوالى **ثلث** إجمالى عدد التلاميذ. وهذا يعنى أن حوالى **ثلثى تلاميذ التعليم الأساسى يمارسون تعليمًا بنصف عدد الساعات تقريبًا**، وبذلك لا تتاح لهم فرص كافية لممارسة الأنشطة الإثرائية المتنوعة، أى أنهم يتعلمون تعليمًا منقوصًا، لا يمكن أن يحقق الجودة المطلوبة. وإذا كانت ثمة شكوى من ضعف كفاءة التعليم فى نظام اليوم الكامل الذى يستدعى الدروس الخصوصية فى الغالب، فكيف يكون حال التعليم الذى يتم على أساس تعدد الفترات الدراسية بساعات تدريسية منقوصة وغياب الأنشطة المختلفة؟!

وبالتالى، **لم يتحقق ما استهدفته الخطة** من القضاء على نظام الفترات الدراسية، وتطبيق نظام اليوم الكامل للجميع.

كما أن نسبة التلاميذ للمعلم المستهدفة فى الخطة بالتعليم الابتدائى هى (٢٣)، وبالتعليم الإعدادى هى (٢٢). بينما تصل النسبة فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ فى التعليم الابتدائى الحكومى (٢٥,٢٥) وزادت النسبة فى عدد من المحافظات عن ذلك، فبلغت (٣٢,٢٧) فى القاهرة، و(٢٩,٨٥) فى الإسكندرية، و(٢٩,٠٧) فى البحيرة، و(٣١,٤٩) فى الغربية، و(٢٧,٤٦) فى القليوبية، و(٢٧,١٤) فى الشرقية، و(٢٩,٢٠) فى بنى سويف، و(٣٨,٤٤) فى الجيزة. وتصل فى التعليم الإعدادى الحكومى (١٨,١٣)، وزادت النسبة فى عدد من المحافظات عن ذلك، فبلغت (٢٠,٥٢) فى البحيرة، و(٢٣,٩٧) فى القليوبية، و(٢٠,٢٠) فى الفيوم، و(٢١,٠٤) فى بنى سويف، و(٢٦,٠٥) فى الجيزة[٥٦]. أى أن **نسبة التلاميذ للمعلم تزيد عن المستهدف فى الخطة بالتعليم الابتدائى، وهذا يؤثر سلبيًا على جودة التعليم.** بينما **نسبة التلاميذ للمعلم بالتعليم الإعدادى تقل عن المستهدف فى الخطة، وهذا يؤثر إيجابيًا على جودة التعليم**، وربما يرجع ذلك إلى انخفاض نسبة القيد الصافى بالتعليم الإعدادى عما استهدفته الخطة، وبالتالى فإن عدد التلاميذ أقل مما كان متوقعًا عند إعداد الخطة. والأصل أن الحديث عن نسبة التلاميذ للمعلم يسبقه تحقيق تعميم التعليم وضمان الاستيعاب الكامل به. وبالتالى، **لم يتحقق ما استهدفته الخطة** من تقليل نسبة التلاميذ للمعلم بالتعليم الابتدائى، بينما **تحقق ما استهدفته الخطة** من تقليل نسبة التلاميذ للمعلم بالتعليم الإعدادى.

ولقد استهدفت الخطة التوسع فى إنشاء الأبنية المدرسية الكافية، وذلك بإضافة (٨٥٠٠) فصل سنويًا لمدارس التعليم الأساسى على مدى سنوات الخطة، وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن عدد فصول التعليم الأساسى (من خلال جمع عدد فصول التعليم الابتدائى والتعليم الإعدادى) (حكومى) هو (٢٩٢٧٧٥) فصلاً فى العام ٢٠١٢/٢٠١١، و(٢٩٦٠٣٨) فصلاً فى العام ٢٠١٣/٢٠١٢، و(٣٠١٣٩٩) فصلاً فى العام ٢٠١٤/٢٠١٣، و(٣٠١٠٧٦) فصلاً فى العام ٢٠١٥/٢٠١٤، و(٣٠٣٣٨٤) فصلاً فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥[٥٧]. وهذا يعنى أن بين العامين ٢٠١٥/٢٠١٤ و ٢٠١٦/٢٠١٥ كانت الزيادة (٢٣٠٨) فصلاً فقط، وبين العامين ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠١٥/٢٠١٤ نقص عدد الفصول بمقدار (٣٢٣) فصلاً بدلاً من الزيادة، وبين

العامين ٢٠١٣/٢٠١٢ و ٢٠١٤/٢٠١٣ كانت الزيادة (٥٣٦١) فصلاً فقط، وبين العامين ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٣/٢٠١٢ كانت الزيادة (٣٢٦٣) فصلاً فقط. ويلاحظ أن مقدار الزيادة فى عدد الفصول بين العامين ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٦/٢٠١٥ هو (١٠٦٠٩) **فصلاً فقط على مدار** أربع سنوات، فى حين أنه وفقًا للمستهدف فى الخطة كان يتعين أن يكون مقدار الزيادة (٣٤٠٠٠) فصل، مما يدل على **ضعف مقدار الزيادة فى عدد الفصول كثيرًا جدًا** عن المستهدف فى الخطة. ومن ثم، **لم يتم الوفاء بالتزام الخطة** بإنشاء (٨٥٠٠) فصل جديد سنويًا فى التعليم الأساسى على مدى سنوات الخطة، وبالتالى **لم يتحقق ما كان مستهدفًا.**

أى أن الخطة الوطنية **لم تحقق ما استهدفته تحقيقًا لجودة التعليم، وإحداث نقلة نوعية** فى مدخلات التعليم الأساسى وعملياته ومخرجاته، ومن ثم **ضمان مستوى تعليم متميز للجميع** فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥.

وبناءً على كل ماسبق، فإن **الهدف الخاص بالتعليم الأساسى النظامى** من أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع **لم يتحقق**، بالإضافة إلى أن **مصر لم تحقق الهدف الثانى من أهداف التعليم للجميع** المحددة فى إطار داكار الذى يستهدف تعميم التعليم الابتدائى الجيد المجانى والإلزامى، وخاصة لصالح الأطفال الذين يعيشون فى ظروف صعبة. أى أنه بعد انقضاء الأجل المعتمد لتحقيق هذا الهدف، **لم تفِ الدولة بتعهدها والتزامها بأن تحقق تعميم التعليم الأساسى.** ومن المرجح، **أنها لن تفى بتعهدها** فى الأجل القصير، بل ولا حتى فى الأجل المتوسط، إذا بقيت على مسارها المألوف فى العمل. فإذا لم يحدث تحرك عاجل من أجل إلحاق الأطفال بالمدارس، وزيادة معدلات بقائهم فيها وإتمامهم لمرحلة التعليم الأساسى، وتحسين جودة التعليم، **فلا يمكن الحديث عن تعميم التعليم الأساسى.**

ثالثًا - تعليم جميع الأطفال والشباب الذين هم خارج المدرسة

يتضح من خلال نص الهدف الخاص بهذه الفئة، أن المستهدف فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ هو **تعليم جميع الأطفال والشباب الموجودين خارج المدرسة من الفئة العمرية** (٨ – ١٤ سنة) من خلال توفير فرص إعادة الالتحاق والفرصة الثانية لهم، ويمكن قياس مدى الاقتراب من تحقيق ذلك أو مدى الابتعاد عنه من خلال **عدد الأطفال والشباب** فى

الفئة العمرية (٨ – ١٤ سنة) خارج المدرسة الذين تم تعليمهم على مدى سنوات الخطة حتى العام ٢٠١٥/٢٠١٦. وهنا يصبح المستوى المعيارى المستهدف لتحقيق الهدف هو ألا يوجد أطفال وشباب فى هذه الفئة العمرية خارج المدرسة لم يتم إلحاقهم بفرصة تعليمية حتى العام ٢٠١٥/٢٠١٦. كما يقاس مدى الاقتراب أو الابتعاد من خلال **معدل القرائية** فى الفئة العمرية (٨ – ١٤ سنة). وهنا يصبح المستوى المعيارى المستهدف لتحقيق الهدف هو أن يكون هذا المعدل (١٠٠٪) فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦.

وفى هذا السياق، حددت الخطة **المستوى المعيارى المستهدف** فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ على النحو الآتى: توفير مزيد من فرص التعليم الموازى ليستوعب الجزء الأعظم من أفراد هذه الفئة، وذلك من خلال التوسع فى مدارس الفصل الواحد لاستيعاب (٧٥٠٠٠) فرد، ومدارس المجتمع لاستيعاب (٢٥٠٠٠) فرد، والمدارس الصغيرة لاستيعاب (١٠٠٠٠٠) فرد بنهاية الخطة[٥٨]. أى أن **المستهدف هو استيعاب** (٢٠٠٠٠٠) من الأطفال والشباب الموجودين خارج المدرسة من الفئة العمرية (٨ – ١٤ سنة) بنهاية الخطة. وبالتدقيق فى الهدف والمستوى المعيارى، يتضح أن ثمة تناقض بينهما؛ حيث لا يفى المستوى المعيارى بما هو محدد فى الهدف، فالهدف ينص على تعليم جميع الأطفال والشباب فى هذه الفئة، فى حين أن الخطة حددت استيعاب (٢٠٠٠٠٠) فقط من هذه الفئة، أى ليس الجميع!!

وجديرٌ بالذكر، أن الإحصاءات تشير إلى أن هناك (٣٠٥٧١٢٤) طفلاً فى سن المدرسة غير ملتحقين بنظام التعليم، منهم من لم يلتحق بالتعليم أصلاً وعددهم (٢١٧٢٣٤٨) طفلاً، ومن التحق وتسرب (٨٨٤٧٧٦) طفلاً[٥٩]. ووفقًا لتقرير التنمية البشرية لمصر (٢٠٠٨) فإن الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسى بلغ (٣٠٥٧١٢٤) طفلاً، وعدد الأطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى معًا بلغ (٣٧٣٧٠٠٠) طفل[٦٠]. فكيف تستهدف الخطة استيعاب (٢٠٠٠٠٠) فرد فقط فى حين أن عدد غير الملتحقين بالمدرسة يتجاوز الثلاثة ملايين، هذا يدل على ضآلة حجم المستهدف بالنسبة للفئة الإجمالية، وهو ما يؤكد أن **نص الهدف لا يتفق مع المستوى المستهدف**، ويعد هذا **تضخيم فى صياغة الهدف وضآلة فى المستهدف**.

يشير تعليم الأطفال والشباب الموجودين خارج المدرسة إلى التعليم المجتمعى، والذى يقصد به جملة البرامج التعليمية التى تعدها وتديرها وزارة التربية والتعليم أساسًا، وجهات ومؤسسات أخرى لخدمة المجتمع المحلى؛ حيث تعمل على توفير تعليم

مناسب للأطفال فى سن (٨ – ١٤ سنة) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى أو تسربوا منه، والاحتفاظ بهم بمدارسهم حتى إكمال المرحلة التعليمية خاصةً فى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة والعشوائية والنائية والمحرومة من الخدمة التعليمية. ونموذج هذا النوع من المدارس فى مصر: مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ومدارس أطفال الشوارع (الأطفال بلا مأوى/ الأطفال ذوى الظروف الصعبة). ومدارس التعليم المجتمعى هى أماكن لتوفير فرص التعليم والتعلم المستمر للأطفال المحرومين من الخدمة التعليمية، وتعطى الأولوية للفئات المهمشة والأطفال خارج المدرسة. ويهدف التعليم المجتمعى إلى توفير التعليم الأساسى لكل الأطفال فى الشريحة العمرية (٨ – ١٤ سنة) من غير الملتحقين بنظام التعليم أو الذين تسربوا منه فى المناطق الحضرية والريفية والنائية والمحرومة من الخدمة التعليمية[٦١].

إن المستهدف خلال سنوات الخطة (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦) هو استيعاب (٢٠٠٠٠٠) فرد بالتعليم المجتمعى، ووفقًا لوزارة التربية والتعليم، فإن أعداد التلاميذ بالتعليم المجتمعى فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بلغ (٥٨٢٩٢) تلميذًا، وفى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغ (١١٤٩٣٩) تلميذًا[٦٢]. أى أن عدد التلاميذ الذين تم استيعابهم خلال سنوات الخطة بلغ (٥٦٦٤٧) تلميذًا بنسبة مئوية من المستهدف تبلغ (٢٨٪). أى أقل من ثلث المستهدف وأكثر قليلاً من ربع المستهدف. وبالتالى، **فالفجوة واسعة بين المستهدف وما تحقق على أرض الواقع**، ومن ثم **لم يتحقق الهدف الخاص بتعليم جميع الأطفال والشباب** الموجودين خارج المدرسة من الفئة العمرية (٨ – ١٤ سنة).

ووفقًا لبيانات الهيئة العامة لتعليم الكبار، فإنه فى ٢٠١٦/٧/١ بلغ عدد الأميين فى الفئة العمرية (١٥ فأكثر) (١٢٦٢٨٤١٠) أميًا، وبلغ عدد الأميين فى الفئة العمرية (١٠ فأكثر) (١٣١٠٠٨٧٠) أميًا[٦٣]، وبعملية حسابية بسيطة يتضح أن عدد الأميين فى الفئة العمرية (١٠ – ١٤ سنة) يبلغ (٤٧٢٤٦٠) أميًا، أى ما يقرب من نصف مليون أمى فى هذه الفئة العمرية، وهو عدد أكبر مما استهدفته الخطة بتعليم (٢٠٠٠٠٠) من الأطفال خارج المدرسة، وأكبر مما تم تحقيقه بالفعل بعدد التلاميذ الذين تم استيعابهم خلال سنوات الخطة وهو (٥٦٦٤٧). أى أن **مصر بعيدة جدًا عن تحقيق هذا الهدف.**

ولقد نص الهدف أيضًا على ضمان فرص لاكتساب المهارات الحياتية، وتوفير برامج وصيغ للتعليم المستمر. وتجدر الإشارة إلى **عمومية الصياغة وصعوبة تحديد مستويات معيارية مستهدفة** لهما، بما يؤدى إلى **صعوبة قياسهما**. فبالرغم من إحراز بعض التقدم على طريق تقييم المهارات الأساسية تقييمًا مباشرًا، غير أنه لا يتوفر أى مقياس عالمى من هذا النوع فى الوقت الحالى. وعلى ضوء هذا الأمر، يعد **الالتحاق بالتعليم الثانوى مؤشرًا بديلاً مهمًا** للتقدم المحرز على طريق اكتساب المهارات الحياتية. حيث إن الأشخاص الذين يلتحقون بالتعليم الثانوى لديهم احتمال أكبر للمشاركة فى تعليم الكبار وبرامج التعلم المستمر مدى الحياة[٦٤].

ووفقًا لوزارة التربية والتعليم، جاء معدل القيد الصافى ومعدل القيد الإجمالى فى المرحلة الثانوية للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ بالترتيب على النحو الآتى: جملة الثانوى العام (٣٠,٢) ، (٣٣,٠)، وجملة الثانوى الصناعى (١٥,٠) ، (١٧,٧)، وجملة الثانوى الزراعى (٣,٢) ، (٣,٩)، وجملة الثانوى التجارى (١١,٠) ، (١٣,٠)، وجملة الثانوى الفندقى (١,٠) ، (١,٢)[٦٥]. وبالجمع ينتج أن معدل القيد الصافى ومعدل القيد الإجمالى بالمرحلة الثانوية بالترتيب هما (٦٠,٤) ، (٦٨,٨)؛ بما يشير إلى أن **أكثر من ثلث هذه الفئة العمرية غير ملتحقين بالتعليم**. ولما كان عدد السكان فى هذه الفئة العمرية – وفقًا لنفس البيانات السابقة – يبلغ (٤٧٧٤٩٨٥) شابًا، ويبلغ عدد طلاب السن الرسمى (٢٨٨٤٧٥٣) طالبًا، يصبح عدد غير الملتحقين بالتعليم من هذه الفئة العمرية (١٨٩٠٢٣٢) شابًا، أى ما يقرب من مليونى شاب. وبالتالى، **لم تحقق مصر اكتساب المهارات الحياتية للجميع.**

ولقد سبقت الإشارة إلى أن الخطة الوطنية للتعليم للجميع قد **أغفلت الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع** الذى يستهدف ضمان تلبية حاجات التعلم لجميع الصغار والكبار، وفى هذا إشارة إلى عدم تحقق هذا الهدف. ولكن فى سياق بيان مدى تحقق أهداف التعليم للجميع على أرض الواقع، يجدر قياس ذلك فعليًا. ولقد سبقت الإشارة أيضًا إلى أن التعليم الثانوى يسهم فى تحقيق هذا الهدف إلى جانب محو أمية الشباب، بما يوفراه من سبل لتلبية حاجات التعلم لدى الصغار والكبار. بالتالى، وبناءً على ضعف القيد بالمرحلة الثانوية، يمكن التوصل إلى أن **مصر لم تحقق الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع بإطار عمل داكار.**

كما يتضمن الهدف الثالث من أهداف إطار عمل داكار للتعليم للجميع القضاء على أمية الشباب، ووفقًا لبيانات الهيئة العامة لتعليم الكبار يتضح أنه فى ٢٠١٦/٧/١ بلغ عدد الأميين فى الفئة العمرية (١٥– ٣٥ سنة) هو (٤٢٤١٦٥٥) أميًا، وبلغت نسبة الأمية (١٢,٦٪)[٦٦]. أى أن **مصر لم تحقق تعميم القرائية للشباب**، ومن ثم فهى **بعيدة عن تحقيق الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع بإطار عمل داكار.**

وبخصوص تحقيق جودة التعليم بالنسبة لهذه الفئة، فلم تنص عليه الخطة فى الهدف الخاص بهذه الفئة والهدف العام للبرنامج الخاص بتعليم الأطفال والشباب الذين هم خارج المدرسة، ولم تستهدف الخطة سوى توفير حوافز، وتوفير التجهيزات اللازمة للاستفادة من تكنولوجيا التعليم، واستخدام التقنيات الحديثة، وحشد الجهود الإعلامية، وتنظيم مزيد من برامج التعليم المستمر. وهذه الأمور ليست كفيلة وحدها بتحقيق جودة التعليم لهذه الفئة، وبالتالى فكيف يتحقق التعليم للتميز والتميز للجميع؟! كما أنها صياغات عامة فضفاضة لا تفضى إلى تحديد مستويات معيارية مستهدفة فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥، وهذا يَحول – بالإضافة إلى نقص البيانات اللازمة – دون قياس مدى تحقق جودة التعليم بهذه الفئة.

وبناءً على كل ماسبق، فإن **الهدف الخاص بتعليم جميع الأطفال والشباب** الموجودين خارج المدرسة من الفئة العمرية (٨ – ١٤ سنة) من أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع **لم يتحقق**، بالإضافة إلى أن **مصر لم تحقق الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع** المحددة فى إطار داكار الذى يستهدف ضمان تلبية حاجات التعلم لجميع الصغار والكبار. أى أنه بعد انقضاء الأجل المعتمد لتحقيق هذا الهدف، **لم تفِ الدولة بتعهدها والتزامها بأن تلبى حاجات التعلم للجميع.** ومن المرجح، **أنها لن تفى بتعهدها** فى الأجل القصير، بل ولا حتى فى الأجل المتوسط، إذا بقيت على مسارها المألوف فى العمل. **فإذا لم يحدث تحرك عاجل** من أجل إلحاق الشباب بمرحلة التعليم الثانوى والتعليم العالى، وزيادة معدلات بقائهم فيهما وإتمامهم لهما، وتحسين جودة التعليم، بالإضافة إلى تعميم محو أمية الشباب، **فلا يمكن الحديث عن تلبية حاجات التعلم لجميع الصغار والكبار.**

رابعًا - محو أمية الكبار

يتضح من خلال نص الهدف الخاص بهذه الفئة، أن **المستهدف** فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ هو **القضاء على (٥٠٪) من نسبة أمية الكبار فوق ١٥ سنة** (وقت إعداد الخطة)، مع الحرص على وصولهم إلى مستوى القرائية. ويمكن قياس مدى الاقتراب من تحقيق ذلك أو مدى الابتعاد عنه من خلال **نسبة الأمية بين الكبار فوق ١٥ سنة**. وهنا يصبح المستوى المعيارى المستهدف لتحقيق الهدف هو أن تكون هذه النسبة فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ **نصف مثيلتها أثناء إعداد الخطة**. ولما كانت نسبة الأمية فى العام ٢٠٠١ هى (٣١,٩٪)، فقد استهدفت الخطة خفض نسبة الأمية لتصبح (١٥٪) بين الكبار فوق ١٥ سنة بحلول العام ٢٠١٥، **مع الحرص على القضاء على الفجوات النوعية والإقليمية**. ولقد استهدفت الخطة، أيضًا، إعطاء أولوية للفئات الأقل سنًا، وللفتيات والنساء، ولسكان الريف والمناطق الحضرية الفقيرة.

ولقد استهدف إطار عمل داكار فى الهدف الرابع من أهداف التعليم للجميع: تحقيق تحسين بنسبة (٥٠٪) فى مستويات محو أمية الكبار بحلول العام ٢٠١٥، وبذلك تتفق الخطة الوطنية مع إطار عمل داكار فى هذا الهدف، ويصبح المستوى المعيارى المستهدف نفسه فى كليهما. ففى دولة تبلغ فيها نسبة غير الأميين من الكبار (٤٠٪) يتمثل الهدف لعام ٢٠١٥ فى بلوغ نسبة (٦٠٪)، أما بالنسبة للدول التى لديها نسبة تتجاوز (٦٦٪) يكون الهدف لعام ٢٠١٥ هو **تعميم محو الأمية**[٦٧]. ولما كانت نسبة الأمية فى مصر فى العام ٢٠٠١ هى (٣١,٩٪)، أى أن نسبة غير الأميين من الكبار هى (٦٨,١٪)، بالتالى فمصر ضمن الدول التى تتجاوز نسبة غير الأميين فيها النسبة (٦٦٪)، وبذلك يكون الهدف فيها **تعميم محو الأمية**، أى **القضاء على أمية الكبار**.

ووفقًا لبيانات الهيئة العامة لتعليم الكبار، فإنه فى ١/٧/ ٢٠١٦ بلغ عدد الأميين فى الفئة العمرية (١٥ فأكثر) (١٢٦٢٨٤١٠) أميًا، وبلغت نسبة الأمية (٢٠,٤٪)، وزادت نسبة الأمية فى عدد من المحافظات، فبلغت فى كفر الشيخ (٢٦,٧٪)، وفى البحيرة (٢٧,٥٪)، وفى الجيزة (٢٢,٦٪)، وفى الفيوم (٢٤,٧٪)، وفى أسيوط (٣٢,٠٪)، وفى سوهاج (٢٥,٠٪)، وفى قنا (٢٣,٩٪). وبلغ عدد الأميات الإناث (٨٠٤٣٦٣٥) أميةً، وبلغت نسبة أمية الإناث (٢٦,٣٪)[٦٨]. أى أن **مصر تعانى من نسب أمية مرتفعة فى صفوف الكبار**، وبذلك **لم تتمكن من القضاء**

على أمية الكبار بشكل كامل أو حتى خفض نسبتها إلى (١٥٪) بانقضاء العام ٢٠١٥. ومن هنا، فبالرغم من أن محو الأمية هدف أساسى لتحقيق التعليم للجميع، إلا أنه لا يزال بعيد المنال؛ إذ جاء التقدم نحو محو أمية الكبار دون مستوى الغاية، وكان مخيبًا للآمال.

وفى هذا السياق، تشير اليونسكو (٢٠١٤) إلى أن مصر ضمن الدول العشر التى تضم أكبر عدد من الكبار الأميين؛ حيث تستحوذ هذه الدول على (٧٢٪) من عدد الكبار الأميين فى العالم[٦٩].

وبالتالى، **لم تحقق مصر المستهدف سواء كان القضاء على أمية الكبار، أى تعميم محو أمية الكبار، أو حتى خفض نسبة أمية الكبار إلى (١٥٪)**. كما أنه يوجد تفاوت بين الذكور والإناث، بالإضافة إلى تفاوت بين المحافظات فى الأمية. أى أنه **لم يتحقق القضاء على الفجوات النوعية والإقليمية، كما كان مستهدفًا.**

وتؤكد اليونسكو (٢٠١١) أن تدنى مستويات الالتزام السياسى والتمويل يعيق جهود محو الأمية؛ حيث تؤكد عمليات الاستعراض التى خضعت لها برامج محو أمية الكبار تدنى مستويات الالتزام السياسى، ومن ثم أسفر تدنى مستوى الالتزامات السياسية عن تدنى مستويات التمويل المتاح، فلقد أضحى عدم اكتراث الحكومات بمحو أمية الكبار يقود إلى حلقة مفرغة[٧٠].

ويعد **التسرب من التعليم الأساسى أحد روافد استمرار الأمية** نتيجة عدم استكمال التعليم فى مرحلته الأساسية، وأيضًا بسبب تدنى جودة التعليم مما يساعد على الارتداد للأمية. فثمة أجيال جديدة من الأطفال باتت تبلغ سن الرشد دون أن تمتلك مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، إما لأنها تسربت من المدارس أو لأنها تلقت تعليمًا متدنى الجودة. ويتعين على الحكومة أن تضع حدًا لهذا المد الغفير من الأميين الكبار المستجدين عبر النهوض بالتعليم، وأن تعالج فى الوقت نفسه مسألة تراكم أعداد الأميين الكبار[٧١].

وبخصوص تحقيق جودة التعليم بالنسبة لهذه الفئة، فلم تنص عليه الخطة فى الهدف الخاص بهذه الفئة والهدف العام للبرنامج الخاص بتعليم الكبار الذين هم دون مستوى القرائية، ولم تستهدف الخطة سوى التطوير المستمر لمناهج محو الأمية، والاستمرار فى ابتكار صيغ وأساليب تعليمية، وإتاحة فرص للتعليم المستمر، وتوفير مزيد

من المواد القرائية للمتحررين حديثًا من الأمية. وهذه الأمور ليست كفيلة وحدها بتحقيق جودة التعليم لهذه الفئة، وبالتالى، كيف يتحقق التعليم للتميز والتميز للجميع؟! كما أنها صياغات عامة فضفاضة لا تفضى إلى تحديد مستويات معيارية مستهدفة فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦، وهذا يَحول – بالإضافة إلى نقص البيانات اللازمة – دون قياس مدى تحقق جودة التعليم بهذه الفئة.

وبناءً على كل ماسبق، فإن **الهدف الخاص بمحو أمية الكبار** من أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع **لم يتحقق**، بالإضافة إلى أن **مصر لم تحقق الهدف الرابع من أهداف التعليم للجميع** المحددة فى إطار داكار الذى يستهدف محو أمية الكبار. أى أنه بعد انقضاء الأجل المعتمد لتحقيق هذا الهدف، **لم تفِ الدولة بتعهدها والتزامها بتعميم القرائية فى صفوف الكبار**. ومن المرجح، أنها **لن تفى بتعهدها** فى الأجل القصير، بل ولا حتى فى الأجل المتوسط، **إذا بقيت على مسارها المألوف فى العمل. فإذا لم يحدث تحرك عاجل واتخاذ تدابير حاسمة لعكس هذا الاتجاه**، من خلال إلحاق الأميين الكبار فى صفوف دراسية لمحو أميتهم والارتقاء بالقرائية لديهم، وتذليل العقبات أمامهم للحفاظ على بقائهم حتى يصلوا إلى مستوى القرائية، وإنصاف الفئات الاجتماعية المهمشة، مع ضمان جودة عالية لبرامج محو الأمية، **فلا يمكن الحديث عن تعميم محو أمية الكبار.**

خامسًا - جودة التعليم

يتضح من خلال نص **الهدف الإستراتيجى الثانى**، أن **المستهدف** فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ هو **تحقيق جودة التعليم فى جميع مراحل ونوعيات التعليم طبقًا لمعايير الجودة الشاملة، وفى إطار المستويات العالمية.**

وجدير بالذكر أن **الهدف السادس من أهداف التعليم للجميع** المحددة فى إطار داكار يستهدف **تحقيق جودة التعليم** بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة فى التعلم، **فالمستهدف هو تحقيق الجودة بما يضمن نتائج تعلم فعالة.**

تظل جودة التعليم فى صميم تحقيق التعليم للجميع؛ حيث يتمثل الهدف النهائى للتعليم للجميع فى كفالة حصول الجميع على تعليم يثرى حياتهم. وبالتالى، يجب ألا يطغى الاهتمام بارتفاع قيد الطلاب بالتعليم على العناية بجودة التعليم. فلا يقتصر الالتزام بتحقيق التعليم للجميع على توفير فرص الالتحاق بالتعليم فحسب،

وإنما بضمان جودة التعليم أيضًا. إن ضمان جودة التعليم هو أهم شيء على الإطلاق؛ حيث يعد الغرض النهائى من التعليم هو تسليح الأفراد بالمهارات والمعرفة والآفاق الواسعة التى يحتاجون إليها للمشاركة على نحو كامل فى الحياة. ولقد حدد المشاركون فى منتدى داكار مجموعة من العوامل التى تعتبر ضرورية لتحقيق جودة التعليم، ومن بينها: طلبة أصحاء يتمتعون بتغذية جيدة ولديهم الحوافز، ومدرسون مدربون تدريبًا جيدًا وتقنيات فعالة للتعلم، ومرافق ومواد تعليمية ملائمة، ومنهج دراسى ملائم يمكن تدريسه وتعلمه باللغة القومية مع الاستفادة من معرفة وخبرة المعلمين والدارسين، وبيئة لا تكون فقط مشجعة على التعلم بل ترحب بالطلبة وتراعى المساواة بين الجنسين وتتسم بالسلامة والأمان، وتحديد واضح وتقييم دقيق لنتائج التعلم(٧٢).

ويصعب قياس جودة التعليم مقارنةً بالمؤشرات الكمية؛ إذ إن قياس جودة التعليم هو عملية تعج بالصعوبات، ففى حين تتوفر المؤشرات لقياس معدلات القيد مثلاً، فإنه لا يوجد مقياس جاهز للجودة ولا يوجد معيار مرجعى متفق عليه دوليًا لقياس التقدم المحرز. ومع تزايد عمليات تقييم التعلم، صار رصد الجودة يركز بصورة متزايدة على نتائج التعلم(٧٣).

ولما كان الهدف القومى العام للخطة الوطنية للتعليم للجميع يتمثل فى تحقيق التعليم للتميز والتميز للجميع، ويتحدد هدفها الإستراتيجى الثانى فى تحقيق جودة التعليم طبقًا لمعايير الجودة الشاملة وفى إطار المستويات العالمية لنوعية الخبرات والقدرات اللازمة لدعم القدرات التنافسية، فإن ذلك يستلزم تركيز الانتباه على الحاجة الماسة والملحة لقياس جودة التعليم فى إطار المستويات العالمية، وهنا يكون التركيز منصبًا على قياس نتائج التعلم. وتُعد المشاركة فى التقييمات الدولية إحدى طرق التحقق من الأداء، باستخدام مؤشرات مرتكزة على المنهجيات والمعايير المقبولة على نطاق واسع(٧٤). ومن أهم عمليات التقييم الدولية: الدراسة الدولية للتقدم فى القدرة على القراءة (PIRLS) لدى تلاميذ الصف الرابع الابتدائى، والبرنامج الدولى لتقييم الطلاب (PISA) الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عامًا فى مجالات العلوم والرياضيات والقراءة، ودراسة الاتجاهات الدولية فى العلوم والرياضيات (TIMSS) للتلاميذ بالصفين الرابع والثامن (الرابع الابتدائى والثانى الإعدادى)(٧٥).

لقد تم التركيز فى السنوات الماضية بشكل خاص على قياس نتائج التعلم فى محاولة لتقييم جودة الأنظمة التعليمية، وبالتالى توسعت التقييمات الدولية والإقليمية لتتضمن مزيدًا من الدول فى العقدين الماضيين، وأضحت توفر قاعدة جيدة لتتبع التقدم[٧٦]. إلا أنه من الضرورى أن تنخرط كل الدول فى التقييمات الإقليمية والدولية لرصد تحصيل التلاميذ والطلاب لأساسيات التعلم بغض النظر عن ظروفهم. وتروج هذه التقييمات لثقافة الشفافية، وللنقاشات العامة المبنية على الأدلة حول نتائج التعلم، ولوضع سياسات وطنية ودولية أفضل[٧٧].

وبناءً على ذلك، يتقصى البحث مدى تحقق المستهدف بشأن تحقيق جودة التعليم وفقًا لمعايير الجودة الشاملة، وفى إطار المستويات العالمية، من خلال الرجوع إلى: نتائج التقييمات الدولية، والتقارير الدولية ذات الصلة بجودة التعليم، بالإضافة إلى الاستعانة ببيان حال عدد من العوامل المحورية بالنسبة لتحقيق جودة التعليم على النحو الوارد فى وثائق التعليم للجميع الصادرة عن اليونسكو.

وهنا يصبح **المستوى المعيارى المستهدف لتحقيق جودة التعليم**، على النحو الوارد فى الهدف الخاص بذلك، هو الوصول – فى هذا الشأن – إلى معايير الجودة الشاملة، والمستويات العالمية، فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦. وما دامت الخطة لم تحدد مستويات معيارية محددة لتحقيق جودة التعليم، وإنما جاءت بصياغات فضفاضة، مثل: التطوير المستمر للمناهج، وتطوير منظومة التقويم التربوى، ورفع كفاءة الإدارة التعليمية، وتحسين مختلف مكونات بيئة التعلم، وزيادة حجم تمويل التعليم، وتفعيل اللامركزية. لذلك يتعين الاحتكام إلى التقارير الدولية ذات الصلة بجودة التعليم، والتقييمات الدولية مثل: دراسة الاتجاهات الدولية فى العلوم والرياضيات (TIMSS)، والدراسة الدولية للتقدم فى القدرة على القراءة (PIRLS)، والبرنامج الدولى لتقييم الطلبة (PISA).

إن دراسة الاتجاهات الدولية فى العلوم والرياضيات (TIMSS) هى تقييم دولى للرياضيات والعلوم فى الصفين الرابع والثامن (الرابع الابتدائى والثانى الإعدادى)، ويتم هذا التقييم كل أربع سنوات منذ العام ١٩٩٥. وتقييم العام ٢٠١٥ هو التقييم السادس، ففى العام ٢٠١٥ شاركت (٥٧) دولة فى التقييم، وبلغ عدد الطلاب المشاركين (٥٨٠٠٠٠) طالب[٧٨].

ولقد شاركت مصر فى تقييم العام ٢٠١٥ بطلاب الصف الثامن (الصف الثانى الإعدادى) فقط، ولم تشارك بطلاب الصف الرابع الابتدائى. وحصلت مصر فى نتائج الإنجاز فى الرياضيات لطلاب الصف الثامن (الصف الثانى الإعدادى) على (٣٩٢) درجة، وجاءت فى المرتبة (٥٢) أى المرتبة قبل الأخيرة بـ (٥) دول فقط، وبذلك تأتى درجات طلاب مصر أدنى كثيرًا من متوسط المعدل العالمى للدرجات وهو (٥٠٠) درجة. فى حين حصلت إسرائيل على (٥١١) درجة، وحصلت الإمارات العربية المتحدة على (٤٦٥)، وحصلت تركيا على (٤٥٨)، وحصلت البحرين على (٤٥٤). وجدير بالذكر أن سنغافورة حصلت على (٦٢١)، وحصلت جمهورية كوريا على (٦٠٦). يضاف إلى ذلك، أن مصر قد حصلت على (٤٠٦) درجة فى تقييم العام ٢٠٠٣، وحصلت على (٣٩١) فى تقييم العام ٢٠٠٧[٧٩]، وبذلك تكون درجات طلاب مصر فى الرياضيات قد انخفضت بمقدار (١٤) درجة بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠١٥.

كما حصلت مصر فى نتائج الإنجاز فى العلوم لطلاب الصف الثامن (الصف الثانى الإعدادى) على (٣٧١) درجة، وجاءت فى المرتبة (٥٦) أى المرتبة قبل الأخيرة، وبذلك تأتى درجات طلاب مصر أدنى كثيرًا جدًا من متوسط المعدل العالمى للدرجات وهو (٥٠٠) درجة. فى حين حصلت إسرائيل على (٥٠٧) درجة، وحصلت الإمارات العربية المتحدة على (٤٧٧)، وحصلت تركيا على (٤٩٣)، وحصلت البحرين على (٤٦٦). وجدير بالذكر أن سنغافورة حصلت على (٥٩٧)، وحصلت جمهورية كوريا على (٥٥٦). بالإضافة إلى أن مصر قد حصلت على (٤٢١) درجة فى تقييم العام ٢٠٠٣، وحصلت على (٤٠٨) فى تقييم العام ٢٠٠٧[٨٠]، وبذلك تكون درجات طلاب مصر فى العلوم قد انخفضت بمقدار (٥٠) درجة بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠١٥.

أى أنه فى كل من الرياضيات والعلوم، لم ترتق نتائج الطلاب المصريين إلى مستوى متوسط المعدل العالمى وجاءت نتائجهم فى المستويات الدنيا، وهو ما جعل مصر تحتل **المراتب السفلى**. وبذلك تشير النتائج إلى **ضعف أداء الطلاب المصريين بدرجة كبيرة**، مما يدل على **انخفاض شديد فى نتائج التعلم**، ومن ثم **تدنى شديد فى جودة نظام التعليم**.

وبمراجعة نتائج التقييم للعام ٢٠١١، يتضح غياب مصر عن المشاركة، فى حين شاركت دول أخرى، مثل: إسرائيل، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمغرب،

وعُمان، وفلسطين، ولبنان، والبحرين، وتونس، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وإندونيسيا، وإيران، وجنوب إفريقيا، وغانا، وبوتسوانا[٨١].

كما أن البرنامج الدولى لتقييم الطلاب (PISA) هو برنامج لتقييم أداء الطلاب فى سن الخامسة عشرة فى أنحاء العالم باقتراب موعد إتمامهم التعليم الأساسى، ويتم التقييم للمعارف والمهارات الأساسية، ويركز التقييم على الموضوعات الدراسية الأساسية فى العلوم والقراءة والرياضيات. ولقد شارك فى تقييم العام ٢٠١٥ حوالى ٢٩ مليون طالب فى سن الخامسة عشرة فى المدارس من الـ (٧٢) دولة المشاركة[٨٢].

وبمراجعة نتائج التقييم للعام ٢٠١٥، يتضح غياب مصر عن المشاركة، فى حين شاركت دول أخرى، مثل: إسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وقطر، والأردن، وإندونيسيا، والبرازيل، ولبنان، وتونس، والجزائر[٨٣]. وأيضًا بمراجعة نتائج التقييم للعام ٢٠١٢، يتضح غياب مصر عن المشاركة، فى حين شاركت دول أخرى، مثل: إسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وقطر، والأردن، وإندونيسيا، والبرازيل، وتونس[٨٤]. كما أنه بمراجعة نتائج التقييم للعام ٢٠٠٩، يتضح غياب مصر عن المشاركة، فى حين شاركت دول أخرى، مثل: إسرائيل، وتركيا، وقطر، والأردن، وإندونيسيا، والبرازيل، وتونس[٨٥] وتتم الدراسة الدولية للتقدم فى القدرة على القراءة (PIRLS) لتقييم الإنجاز فى القراءة للتلاميذ فى الصف الرابع الابتدائى، ولقد بدأت فى العام ٢٠٠١، وتتم كل خمس سنوات. ودورة العام ٢٠١٦ هى التقييم الرابع بعد ٢٠٠١، ٢٠٠٦، ٢٠١١ [٨٦].

وبمراجعة نتائج التقييم للعام ٢٠١١، يتضح غياب مصر عن المشاركة، فى حين شاركت دول أخرى، مثل: إسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمغرب، وعُمان، وإندونيسيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقيا. كما يتضح غياب مصر عن المشاركة فى دورة العام ٢٠٠١، ودورة العام ٢٠٠٦[٨٧]. ومازالت نتائج دورة العام ٢٠١٦ لم تُعلن حتى الآن.

إن عدم المشاركة فى مسوح التقييمات الدولية يشير إلى ضعف التزام الدولة بجمع أدلة رفيعة المستوى بشأن جودة نظام تعليمها، كما تشير إلى أن جودة نظام التعليم دون المستوى لدرجة أن الدولة تعزف عن المشاركة فى تقييمات نتائج تعلم نظام تعليمها.

والنتيجة الإجمالية من تتبع هذه التقييمات الدولية، توضح أنه **لا يمكن بحال من الأحوال أن يقال أن نظام التعليم المصرى قد حقق جودة عالية للجميع.**

ويؤكد ذلك، أن الملايين من الأطفال يلتحقون بالمدارس الابتدائية، ويمكث الكثير منهم فيها لسنوات عديدة، من دون أن يتقنوا المهارات الأساسية. كما أن نتائج عمليات التقييم التى أجريت لقدرات أكثر تعقيدًا مثل تصور المفاهيم، والتفكير الناقد، ومهارات حل المشكلات تثير القلق كذلك. وعلى سبيل المثال، خضع قرابة (١٠٠٠٠) تلميذ فى الصف الرابع فى أربع محافظات مصرية لتقييم فى مجالات اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم. وفى هذه المواضيع الثلاثة جميعها تراوحت نسبة التلاميذ الذين استطاعوا الإجابة على أسئلة تتطلب التفكير الناقد ومهارات حل المشكلات بين الربع والخمس[٨٨]. إن نتائج التعلم دون المستوى المطلوب، ومتوسط مستويات التحصيل الدراسى متدن إلى حد كبير؛ إذ يفتقد كثير من الطلاب مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية. وهذا ما يلاحظه كثيرون ولا يحتاج إلى دليل أو برهان.

ويورد تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٧، أن مصر جاءت فى ترتيب متأخر جدًا بين دول العالم بالنسبة لجودة التعليم الابتدائى، فقد احتلت الموقع قبل الأخير بـ (٤) دول بين دول العالم وفقًا لترتيب مؤشر جودة التعليم الابتدائى؛ حيث جاءت مصر فى الترتيب (١٣٤) من (١٣٨) دولة على مستوى العالم، وحصلت على درجة قيمتها (٢,١) من (٧)[٨٩]؛ بما ينحدر بها إلى ذيل القائمة، وهو ما يدل على **تدنى جودة التعليم الابتدائى المصرى بشكل كبير جدًا.**

كما جاءت مصر فى ترتيب متأخر جدًا بين دول العالم بالنسبة لجودة نظام التعليم فى نفس التقرير، فقد احتلت الموقع قبل الأخير بـ (٣) دول بين دول العالم وفقًا لترتيب مؤشر جودة نظام التعليم؛ حيث جاءت مصر فى الترتيب (١٣٥) من (١٣٨) دولة على مستوى العالم، وحصلت على درجة قيمتها (٢,١) من (٧)[٩٠]؛ بما ينحدر بها إلى ذيل القائمة، وهو ما يدل على **تدنى جودة نظام التعليم المصرى بشكل كبير جدًا.**

ووفقًا لتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٥، فإن الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم بمصر جاء منخفضًا بقدر كبير؛ حيث إن نسبة الشعور بالرضا لدى الأفراد

بشأن جودة التعليم بمصر جاءت (٣٦٪)[٩١]. مما يدل على **تدنى جودة التعليم المصرى بشكل كبير**.

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام فى هذا التقرير ، وهى: غياب بعض البيانات الخاصة بجودة التعليم فى مصر، وبالأخص: أداء الطلاب فى سن الخامسة عشرة فى القراءة والرياضيات والعلوم، بينما توجد هذه البيانات لأغلب الدول، مثل: جمهورية كوريا، وإسرائيل، والأرجنتين، وماليزيا، وتركيا، والأردن، والصين، وتونس[٩٢]. ولما كان من الطبيعى أن تهتم جودة التعليم اهتمامًا متزايدًا بنتائج التعلم، ومن بينها قياس واختبار قدرات الطلاب فى القراءة والرياضيات والعلوم، من هنا تجرى الاختبارات الدولية لهذا الغرض. ولما كانت مصر غير مشاركة فى مثل هذه الاختبارات ولا تتوافر بيانات عن أداء طلابها فى القراءة والرياضيات والعلوم، فذلك يشير إلى **ضعف الاهتمام بنواتج التعلم، ومن ثم تدنى جودة التعليم**.

ويعتبر الوقت المخصص للتعلم عاملاً حاسمًا فى التحصيل الدراسى، ومن ثم جودة التعليم؛ ذلك أن هناك علاقة إيجابية بين مدة التدريس وتحصيل الطلاب، وبالتالى ينصح صانعو السياسات بالالتفات إلى المعيار المتفق عليه على نطاق واسع وهو (١٠٠٠) ساعة من التعليم الفعال فى السنة[٩٣]. وبمراجعة الواقع الفعلى، يمكن التوصل إلى أن عدد الأسابيع فى الفصل الدراسى هو (١٤) أسبوعًا على أحسن تقدير فى أفضل الحالات، أى (٢٨) أسبوعًا فى العام الدراسى، بواقع (٥) أيام فى الأسبوع، و(٦) ساعات فى حالة العمل بنظام اليوم الكامل، أى أن عدد ساعات التعليم فى السنة للمدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل هو (٨٤٠) ساعة، ويتضح أن عدد الساعات أقل كثيرًا عن المعيار المتفق عليه عالميًا. ولما كانت المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل فى حدود ثلث عدد المدارس – على نحو ما سبق الإشارة إليه –، فإن ثلثى المدارس التى تعمل بنظام تعدد الفترات الدراسية تنقص فيها ساعات التعليم كثيرًا جدًا عن هذا المعيار. بالتالى، يعتبر الوقت المخصص للتعلم **منقوصًا بشكل كبير**، وهو ما **ينعكس سلبيًا على التحصيل الدراسى ونتائج التعلم**، ومن ثم يؤدى إلى **تدنى جودة التعليم**.

ويشكل إجمالى الإنفاق الحكومى على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى مؤشرًا جيدًا على مدى التزام صانعى السياسات بجودة التعليم[٩٤]. واستنادًا إلى التحليلات المتوفرة فى التقارير العالمية لرصد التعليم للجميع عبر السنين يقترح فريق

إعداد التقرير وجوب وضع غاية للحكومات الوطنية تقضى بتخصيص (٦٪) على الأقل من إجمالى ناتجها المحلى للتعليم. كما يجدر أن تتضمن غايات الحكومات التزامات من قبلهم بإنفاق (٢٠٪) من ميزانيتهم على الأقل على التعليم[٩٥]. ولقد بلغ الإنفاق الحكومى على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر (٣,٨٪) فى العام ٢٠١٥[٩٦]، وبلغ الإنفاق الحكومى على التعليم كنسبة من إجمالى الإنفاق الحكومى للدولة (١١,٥٪) فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦[٩٧]. مما يدل على **انخفاض الإنفاق الحكومى على التعليم بشكل كبير جداً**، وهذا **يؤثر سلبيًا بصورة بالغة على جودة التعليم**.

وتؤكد اليونسكو (٢٠١٤) على **تدنى جودة التعليم فى مصر** بصفة عامة، والذى أدى إلى تدهور حال التعليم فيها بشكل كبير. وتشير إلى أن الاعتماد على الدروس الخصوصية يضر بنتائج التعلم خاصةً عند الطلاب الأشد فقرًا الذين لا يقدرون على تحمل كلفته. وغالبًا ما تكون الدروس الخصوصية من عوارض الأنظمة المدرسية السيئة والرواتب المتدنية التى تجبر المعلمين على زيادة مصادر دخلهم. ففى مصر تدهور الوضع بشكل كبير ويعزا ذلك جزئيًا إلى تدنى جودة التعليم من جهة ومن جهة أخرى إلى حاجة المعلمين إلى زيادة مصادر دخلهم المنخفض. ويوازى المبلغ الذى يتم إنفاقه سنويًا على الدروس الخصوصية حوالى (٢,٤) مليار دولار أميركى أى ما يعادل (٢٧٪) من إنفاق الحكومة على التعليم فى العام ٢٠١١ . وتشكل الدروس الخصوصية جزءًا مهمًا من إنفاق الأسر على التعليم يبلغ (٤٧٪) فى المناطق الريفية و(٤٠٪) فى المناطق الحضرية. ويشكل احتمال تلقى الطلاب الأثرياء الدروس الخصوصية ضعف الاحتمال بين الطلاب الأكثر فقرًا. ويشتكى الطلاب أن المعلمين لا يغطون مواد المنهج بأكملها خلال اليوم لإجبارهم على تلقى الدروس الخصوصية[٩٨]. وبالتالى، فإن التعليم بعيد كل البعد عن أن يكون مجانيًا أو جيداً.

وبالتالى، **لم تحقق مصر الهدف الإستراتيجى الثانى** (الذى يشمل الأهداف الفرعية الكيفية) **الذى استهدف تحقيق جودة التعليم** فى جميع مراحل ونوعيات التعليم طبقاً لمعايير الجودة الشاملة، وفى إطار المستويات العالمية. ومن ثم، **لم تحقق مصر التعليم للتميز والتميز للجميع** (وهو الهدف القومى العام للخطة).

وبناءً على كل ماسبق، فإن **الهدف الإستراتيجى الثانى الخاص بجودة التعليم من أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع لم يتحقق**، بالإضافة إلى أن **مصر لم تحقق الهدف السادس من أهداف التعليم للجميع** المحددة فى إطار داكار الذى يستهدف تحقيق جودة التعليم بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة فى التعلم. أى أنه بعد انقضاء الأجل المعتمد لتحقيق هذا الهدف، **لم تفِ الدولة بتعهدها والتزامها بتحقيق جودة التعليم**. ومن المرجح، **أنها لن تفى بتعهدها** فى الأجل القصير، بل ولا حتى فى الأجل المتوسط، إذا بقيت على مسارها المألوف فى العمل. فإذا لم يحدث تحرك عاجل واتخاذ تدابير حاسمة لعكس هذا الاتجاه، من خلال تلبية متطلبات تحقيق جودة التعليم من مدخلات وعمليات نظام التعليم، **فلا يمكن الحديث عن تحقيق جودة التعليم**، ومن ثم **لا يمكن الحديث عن تحقيق التميز للجميع**.

وأخيرًا، تتمثل النتيجة النهائية لمدى تحقق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع، وأهداف التعليم للجميع فى: **لم تتحقق أهداف الخطة، ولم تتحقق أهداف التعليم للجميع، ولقد أعطت مصر أولوية لبعض الأهداف على حساب بقية الأهداف**؛ فقد ظهر جليًا الاهتمام بزيادة القيد بالتعليم الأساسى، وإن كانت لم تحقق تعميم التعليم الأساسى، إلا أنه أكثر الأهداف اهتمامًا، بينما جاء الاهتمام بالطفولة المبكرة وتعليم غير الملتحقين بالمدارس ومحو أمية الكبار دون المستوى، وجاء الاهتمام بجودة التعليم ضعيف للغاية. فى حين غاب هدف تلبية حاجات التعلم للجميع، وتوارى بين الأهداف هدف تكافؤ الفرص بين الجنسين.

وبما أن إطار عمل داكار قد أكد على أن تنفيذ الخطط الوطنية بفعالية ونجاح يحتاج إلى إرادة سياسية قوية، وقيادة وطنية أقوى، وتعبئة موارد مالية جديدة. بالإضافة إلى أن آليات العمل لتنفيذ الأهداف والاستراتيجيات ينبغى أن تكون ذات طابع تشاركى وتضم هذه الآليات ممثلين عن جميع الأطراف المعنية، وتقوم بعملها فى إطار من الشفافية والمسئولية[٩٩]. فيمكن استنتاج أن **من أهم أسباب الإخفاق فى تحقيق الخطة لأهدافها هو غياب تلك العوامل**، وهذا ما يستلزم ضرورة توافرها

جميعًا فى الخطة الجديدة، بالإضافة إلى تغيير الممارسات التى أفضت إلى هذا الحال، والابتعاد عن نهج الأداء المعتاد.

وبذلك، يمكن القول أن **مصر أخفقت فى تحقيق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع**، ومن ثم **أخفقت فى الوفاء بالتزامها بتحقيق أهداف التعليم للجميع**، ويبقى التعليم للجميع غير منجز بعد فى كل نواحيه، بل إن توفير التعليم الجيد للجميع مازال أمرًا بعيد المنال. وبالتالى، فإن الأمر يتطلب **مواصلة العمل من أجل إنجاز ما لم يتم إنجازه.**

المحور الثالث : رؤية مقترحة لما ينبغى مراعاته فى الخطة الوطنية التالية للتعليم للجميع

بناءً على ما توصل إليه البحث فى المحور السابق، وهو أنه: لم تتحقق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع، وكذلك لم تتحقق أهداف التعليم للجميع المنصوص عليها فى إطار عمل داكار؛ أى لم يتم الوفاء بما تعهدت به الدولة فى التزامها بتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع، وظلت قضايا عديدة فى هذا الشأن لم تُنجز بعد. ونظرًا لتنامى الحديث فى المحافل والمنظمات الدولية بشأن التعليم بحلول العام ٢٠٣٠. وفى ظل ما تطرحه منظمة اليونسكو بشأن آفاق التعليم للجميع فى مرحلة ما بعد العام ٢٠١٥. فإن البحث يسعى فى هذا المحور إلى تقديم رؤية مقترحة بشأن ما ينبغى مراعاته فى الخطة الوطنية التالية للتعليم للجميع.

أولاً - السياق العالمى لآفاق التعليم للجميع لما بعد العام ٢٠١٥

قامت اليونسكو بالتعاون مع اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع بوضع رؤية شمولية للتعليم فيما بعد العام ٢٠١٥ أيّدها قادة التعليم فى العالم من خلال اعتماد اتفاق مسقط أثناء الاجتماع العالمى للتعليم للجميع الذى نظمته اليونسكو فى سلطنة عُمان فى مايو ٢٠١٤. وتنادى اليونسكو برؤية إنسانية وشاملة للتعليم بوصفه أحد حقوق الإنسان الأساسية التى لابد منها لتحقيق التنمية. ويجب تصور الغاية من هذا التعليم من منظور واسع النطاق للتعلم مدى الحياة يستهدف تعزيز قدرات الأفراد لتمكينهم من

إعمال حقوقهم، وتحقيق مطامحهم الشخصية، والمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية لمجتمعاتهم[١٠٠].

واقترحت اليونسكو الاستناد لدى تحديد جدول أعمال التعليم لما بعد العام ٢٠١٥ إلى ما تحقق على صعيد توفير التعليم للجميع منذ العام ٢٠٠٠، واستكمال ما لم يتم إنجازه من عمل فى هذا المجال، واضعين فى الاعتبار الاتجاهات المستجدة. وأوصت اليونسكو باعتماد الهدف المتمثل فى: " **تأمين توفير التعليم المنصف والجيد والتعلم مدى الحياة للجميع بحلول العام ٢٠٣٠** " كهدف شامل للتعليم. ووضعت **المبادئ** الآتية لتوجيه جدول الأعمال المقبل للتعليم:

١ - التعليم هو أحد حقوق الإنسان الأساسية ويسهم إسهامًا كبيرًا فى إعمال الحقوق الأخرى.

٢ - التعليم هو أحد المنافع العامة؛ والدولة هى الجهة المؤتمنة على التعليم بوصفه منفعة عامة. وفى الوقت نفسه، يضطلع المجتمع المدنى والمجتمعات المحلية وأولياء الأمور وسائر الجهات المعنية بدور أساسى فى توفير التعليم الجيد.

٣ - التعليم يمثل أساس تحقيق الإنسان لطاقاته وأساس تحقيق السلام والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادى والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وممارسة المواطنة العالمية المسئولة.

٤ - التعليم هو العامل الرئيس للإسهام فى الحد من أوجه التفاوت والتخفيف من وطأة الفقر من خلال تهيئة الظروف واستحداث الفرص لإقامة مجتمعات أفضل تتمتع بالاستدامة.[١٠١]

وفى شهر مايو ٢٠١٥، وبعد مرور (١٥) عامًا على انعقاد المنتدى العالمى للتربية فى داكار واعتماد إطار عمل داكار للتعليم للجميع، عاد المجتمع الدولى ليلتقى فى إنشيون بجمهورية كوريا؛ حيث أصدر بيانًا بشأن أولويات التعليم فى مرحلة ما بعد العام ٢٠١٥، ووضع إطار عمل يُسهم فى الصياغة النهائية للهدف الخاص بالتعليم فى أهداف التنمية المستدامة وغاياته[١٠٢]. فلقد نظمت اليونسكو، بالتعاون مع اليونيسيف، والبنك الدولى، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **المنتدى العالمى للتربية** لعام ٢٠١٥ فى إنشيون، بجمهورية كوريا، فى الفترة من ١٩ إلى ٢٢ مايو ٢٠١٥. وقام ما يزيد على (١٦٠٠)

مشارك من (١٦٠) بلدًا، بما فى ذلك أكثر من (١٢٠) من الوزراء، ورؤساء الوفود وأعضائه، ورؤساء الوكالات والمسؤولين فى المنظمات، ومن ممثلى المجتمع المدنى، والمعلمين، والشباب والقطاع الخاص، باعتماد إعلان إنشيون بشأن التعليم بحلول العام ٢٠٣٠، الذى يضع رؤية جديدة للتعليم للسنوات الخمس عشرة المقبلة. وأكد المشاركون فى المنتدى العالمى للتربية لعام ٢٠١٥ مجددًا، رؤية الحركة العالمية للتعليم للجميع التى وُضعت فى جومتيين فى العام ١٩٩٠، وجرى تأكيدها فى داكار فى العام٢٠٠٠. وتتمثل الرؤية الجديدة فى تغيير حياة الناس عن طريق التعليم، وهى رؤية عالمية تراعى ما لم يُنجز بعد من جدول أعمال التعليم للجميع وما لم يتحقق بعد من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم، وتتصدى لتحديات التعليم العالمية والوطنية[١٠٣].

ويؤكد هذا الإعلان أن المسئولية الرئيسة عن تنفيذ جدول أعمال التعليم حتى العام ٢٠٣٠ بنجاح تقع على عاتق الحكومات. مع ضرورة وضع أطر قانونية وسياسية تعزز المساءلة والشفافية، وكذلك الحوكمة التشاركية والشراكات المنسقة على كل المستويات. كما يؤكد أن نجاح جدول أعمال التعليم حتى العام ٢٠٣٠ يتطلب **وضع سياسات وخطط سليمة فضلاً عن ترتيبات فعالة للتنفيذ**[١٠٤].

وفى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السبعون، القرار (١/٧٠)، المعنون "**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠**"، والذى اعتمدت فيه الجمعية العامة الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥. وفى هذا القرار اعتمد رؤساء الدول والحكومات أهدافًا عالمية جديدة للتنمية المستدامة، والتزموا بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول العام ٢٠٣٠[١٠٥].

والتزم رؤساء الدول والحكومات بتوفير **تعليم جيد فى جميع المستويات** – الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائى، والتعليم الثانوى، والتعليم الجامعى، والتعليم التقنى، والتدريب المهنى – على نحو يشمل جميع الأشخاص وينصفهم. فالناس كلهم، ولاسيما الذين يعيشون فى أوضاع هشة، ينبغى أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة[١٠٦].

وجاء الهدف الخاص بالتعليم والغايات المرتبطة به ضمن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على النحو الآتى:

الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

٤– ١– ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائى وثانوى مجانى ومنصف وجيد، مما يؤدى إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول العام ٢٠٣٠.

٤– ٢– ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية فى مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائى حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائى بحلول العام ٢٠٣٠.

٤– ٣– ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال فى الحصول على التعليم التقنى والمهنى والتعليم العالى الجيد والميسور التكلفة، بما فى ذلك التعليم الجامعى، بحلول العام ٢٠٣٠.

٤– ٤– الزيادة بنسبة كبيرة فى عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما فى ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول العام ٢٠٣٠.

٤– ٥– القضاء على التفاوت بين الجنسين فى التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهنى للفئات الضعيفة، بما فى ذلك للأشخاص ذوى الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون فى ظل أوضاع هشة، بحلول العام ٢٠٣٠.

٤– ٦– ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول العام ٢٠٣٠.

٤– ٧– ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما فى ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافى وتقدير مساهمة الثقافة فى التنمية المستدامة، بحلول العام ٢٠٣٠.[١٠٧]

ومع صياغة الهدف (٤) والغايات المرتبطة به على النحو الوارد فى الوثيقة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وضع العالم خطة عالمية أكثر طموحًا للتعليم للفترة من العام ٢٠١٥ إلى العام ٢٠٣٠. فلقد وضعت اليونسكو إطار العمل الخاص بالتعليم حتى العام ٢٠٣٠، نحو التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع. ويحكم التعليم فى الفترة من العام ٢٠١٥ إلى العام ٢٠٣٠، فى انطلاقه صوب تحقيق الهدف الشامل مجموعة **مبادئ حاكمة**، هى:

- **التعليم حق أساسى من حقوق الإنسان وحق تمكينى**: فمن أجل إعمال هذا الحق، يجب أن تكفل البلدان تعميم الانتفاع بالتعليم والتعلم الجيدين على نحو متكافئ ومنصف وشامل للجميع، وذلك على أساس مجانى وإلزامى، بدون نسيان أحد.
- **التعليم منفعة عامة تتحمل الدولة مسئوليتها**: فإن التعليم مسعى مجتمعى ينطوى على عملية شاملة للجميع فى رسم السياسة العامة وتنفيذها. وإن للمجتمع المدنى والمعلمين والمربين والقطاع الخاص والجماعات المحلية والأسر أدوارًا مهمة فى إعمال الحق فى الانتفاع بتعليم جيد. ويعد دور الدولة أساسيًا فى وضع القواعد والمعايير وتنظيم تطبيقها.
- **المساواة بين الجنسين**: وترتبط المساواة بين الجنسين ارتباطًا لا انفصام له بالحق فى التعليم للجميع. ويتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين اعتماد نهج يقوم على مراعاة حقوق الإنسان ويكفل انتفاع الفتيات والفتيان والنساء والرجال بمراحل التعليم وبإتمام هذه المراحل، إضافة إلى تعزيز قدراتهم على نحو متساو فى التعليم.[١٠٨]

ووفقًا لإطار العمل الخاص بالتعليم حتى العام ٢٠٣٠، **يبدأ الحق فى التعليم مع الميلاد ويستمر مدى الحياة**، ولذلك، فإن هدف التعليم بحلول العام ٢٠٣٠ يسترشد بمفهوم التعلم مدى الحياة، **ويتعين**:

- ضمان انتفاع جميع الأطفال والشباب بتعليم جيد منصف وشامل للجميع ومجانى وممول من السلطات العامة فى مرحلتى التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى، مع ضمان إتمام هاتين المرحلتين، على مدى فترة لا تقل عن (١٢) سنة على أن يكون التعليم فى ما لا يقل عن تسع سنوات منها إلزاميًا، وضمان انتفاع الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس بتعليم جيد. وضمان توفير فرص للتعلم تُمكّن الشباب والكبار من اكتساب المهارات الوظيفية للقراءة والكتابة والحساب، وبما ييسر مشاركتهم التامة كمواطنين

نشطين. كما ينبغى التشجيع على توفير ما لا يقل عن سنة واحدة من التربية الجيدة المجانية والإلزامية فى مرحلة التعليم قبل الابتدائى.

- ضمان الإنصاف وشمول الجميع فى التعليم ومن خلاله، ومعالجة جميع أشكال الاستبعاد والتهميش والتفاوت وضعف الحال وانعدام المساواة فى الانتفاع بالتعليم والمشاركة واستبقاء الطلاب فيه وإتمامه، وفى نتائج التعلم. وينبغى ألا تُعتبر أى غاية أنها قد تحققت ما لم يتم تحقيقها على نحو يشمل الجميع.
- ضمان توافر التعليم الجيد بالقدر الكافى لتحقيق نتائج تعليمية مجدية ومنصفة وفعالة فى جميع المستويات وكل السياقات كجزء لا يتجزأ من الحق فى التعليم. ويتطلب ذلك اتباع أساليب ملائمة فى التعليم والتعلم تفى باحتياجات جميع الدارسين وتوفر التعليم على أيدى معلمين متحمسين مهرة وجيدى التدريب يتلقون أجورًا ملائمة ويطبّقون نهوجًا تدريسية مناسبة يستعينون فيها بتكنولوجيات ملائمة فى مجال المعلومات والاتصالات وتساندهم فى ذلك بيئات مأمونة وصحية ومراعية لقضايا الجنسين وشاملة للجميع وتتوافر فيها الموارد الملائمة، على نحو ييسر التعلم.[١٠٩]

ثانيًا - مقترحات بشأن الخطة الوطنية التالية للتعليم للجميع

يجب أن تنطلق هذه الخطة من أن التعليم حق أساسى من حقوق الإنسان يلزم أن يتمتع بها كل فرد مهما كانت ظروفه، وهو حق محورى يسهم بقوة فى تمتع الأفراد ببقية حقوقهم، وهو شرط أساسى لتحقيق التنمية المنشودة. كما أنه يسهم فى تحسين حياة الناس من خلال القضاء على الفقر وتحقيق العدالة والإنصاف والارتقاء بالوعى. ولذا يجب أن يكون التعليم هدفًا فى حد ذاته فى إطار خطة التنمية، وأن يكون محور هذه الخطة والقاسم المشترك لتحقيق بقية أهدافها.

ويجب أن تكون هذه الخطة محددة الأهداف والأنشطة بوضوح، وسليمة الإعداد، وشاملة لكل قطاعات التعليم بشكل متكامل ومتوازن، وأن تتضمن مستويات معيارية مستهدفة محددة وواضحة وقابلة للقياس. كما يجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من خطة التنمية، وأن تتسق مع السياسة التعليمية للدولة وخطط التعليم الأخرى. وأيضًا يجب أن تكتسب أهمية خاصة وتحتل أولوية متقدمة، وأن يتم تعبئة جميع الجهات المعنية لإعدادها وتنفيذها.

وتتمثل الرؤية المقترحة التى ينبغى مراعاتها فى الخطة الوطنية التالية للتعليم للجميع، فيما يلى:

١- أهداف مقترحة للخطة الوطنية التالية للتعليم للجميع

اتساقًا مع السياق العالمى للتعليم بحلول العام ٢٠٣٠، وفى ضوء الأهداف التى لم تُنجَز، **يمكن اقتراح أهداف الخطة** على النحو الآتى:

١ - إتمام التعليم قبل الابتدائى المجانى الإلزامى الجيد المنصف لجميع البنات والبنين فى الفئة العمرية (٤ – ٦ سنوات).

٢ - إتمام التعليم الأساسى المجانى الإلزامى الجيد المنصف لمدة لا تقل عن تسع سنوات لجميع البنات والبنين، وتحقيق نتائج التعلم اللازمة لهذه المرحلة وفقًا للمعايير العالمية.

٣ - إتمام التعليم الثانوى المجانى الجيد المنصف لجميع البنات والبنين، وتحقيق نتائج التعلم اللازمة لهذه المرحلة وفقًا للمعايير العالمية.

٤ - بلوغ جميع الشباب والكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، مستوى كفء فى القراءة والكتابة والحساب، واكتسابهم المهارات الحياتية للمشاركة الكاملة فى المجتمع.

٥ - اكتساب جميع الشباب والكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، المهارات التقنية والمهنية اللازمة للعمل اللائق.

٦ - حصول الجميع على التعليم المهنى والتعليم التقنى والتعليم العالى الجيد، بما يتلائم مع ميولهم وقدراتهم.

٧ - اكتساب جميع الدارسين المعارف والمهارات والقيم والمواقف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

٨ - إتاحة فرص التعلم المستمر مدى الحياة للجميع على نحو كفء ومنصف وعادل.

٩ - القضاء على جميع التفاوتات وأشكال التمييز فى التعليم، وتوفير فرص الالتحاق بالتعليم وإتمامه فى جميع مراحله ونوعياته على نحو كفء ومنصف وعادل.

١٠ - تحسين جودة التعليم وتحقيق نتائج التعلم المستهدفة فى جميع مراحل التعليم ونوعياته وفقًا للمعايير العالمية.

٢- مجالات الخطة الوطنية التالية للتعليم للجميع

نظـرًا لأن الأصـل فـى التعلـيم للجميـع هـو أن يشـمل جميـع الأفـراد، فتتمثـل المجالات التـى يمكـن أن تتضـمنها الخطـة الجديـدة فـى: التعليـم قبـل الابتـدائى، والتعليـم الأساسـى، والتعليـم الثانوى والتعليـم العـالى، والتعليـم التقنـى والتعليـم المهنـى، والتعليـم المستمر ومحو الأمية، وجودة التعليم، والإنصاف والعدالة فى التعليم.

٢-١- التعليم قبل الابتدائى

فى ضوء ما توصل إليه البحث سابقًا بشأن ضعف القيد بـالتعليم قبـل الابتـدائى، فـإن مصـر تبـدو بعيـدة كـل البعـد فـى الوقـت الحـالى عـن جعـل التعلـيم قبـل الابتـدائى للجميـع، ولكـون المسـتهدف الوصـول إلى تعمـيم التعلـيم قبـل الابتـدائى الجيـد والمجـانى والإلزامى والمنصف للجميع، فيمكن **اقتراح محاور العمل الآتية سعيًا لتحقيق المستهدف:**

- سـن تشـريعات وقـوانين ووضـع سياسـات واتخـاذ إجـراءات تضـمن جعـل التعلـيم قبـل الابتدائى إلزاميًا للفئة العمرية (٤ – ٦ سنوات)، وتطبيـق القـوانين بشـكل صـارم للإلـزام على الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائى.
- التوسـع فـى أبنيـة التعلـيم قبـل الابتـدائى مـن أجـل التغطيـة الواسـعة لكافـة المنـاطق، لاسيما المناطق الأكثر احتياجًا.
- إلغاء الرسوم والمصروفات المدرسية بالتعليم قبل الابتدائى، وتحقيق المجانية فعليًا.
- جعل التعليم قبل الابتدائى جذابًا ومفيدًا للأطفال.
- الارتقاء بجودة التعليم قبل الابتدائى.
- ضمان تمكن جميع الأطفال من إتمام التعليم قبل الابتدائى.
- إيلاء الإنصاف والعدالة فى المشاركة بالتعليم قبل الابتدائى وإتمامه الأهمية الواجبة فى القرارات والإجراءات والممارسات، وتقديم الحوافز والدعم الكافيين للفئات الأشد احتياجًا.
- إيلاء الاهتمام الكافى للأسر الأفقر والأشد حرمانًا واحتياجًا؛ فأطفال هذه الأسر هم الأبعد عن الانتفاع بالتعليم قبل الابتدائى.
- القضاء على التفاوتات بين المناطق المختلفة، وبين الفئات المختلفة فى المشاركة بالتعليم قبل الابتدائى وإتمامه.

- تنفيذ حملات توعية مكثفة لإبراز أهمية التعليم قبل الابتدائى فى دعم نجاح الأطفال فى التعليم الابتدائى وما يليه من مراحل تعليمية وفى مستقبلهم بشكل عام.
- السعى إلى ضم التعليم قبل الابتدائى إلى مرحلة التعليم الأساسى.
- إدماج قدر من التعليم من أجل التنمية المستدامة يلائم الفئة العمرية.

٢-٢- التعليم الأساسى

فى ضوء ما توصل إليه البحث سابقًا بشأن ضعف تحقق تعميم التعليم الأساسى الجيد وخاصة للفئات المهمشة، ولكون المستهدف الوصول إلى تعميم التعليم الأساسى الجيد والمجانى والإلزامى والمنصف للجميع، فيمكن **اقتراح محاور العمل الآتية سعيًا لتحقيق المستهدف:**

- تطبيق القانون فيما يتعلق بإلزامية التعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والإعدادية؛ لتأمين الالتحاق بالتعليم الأساسى والبقاء فيه وإتمامه.
- توفير الأبنية المدرسية والفصول اللازمة والكافية، من خلال التوسع فى بناء المدارس، لاسيما المناطق الأكثر احتياجًا.
- إلغاء الرسوم والمصروفات المدرسية بالتعليم الأساسى، وتحقيق المجانية فعليًا. وخفض التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالزى المدرسى والكتب المدرسية والكتب الخارجية والدروس الخصوصية وغيرها.
- توفير مساعدات مالية ومادية للأسر الفقيرة والفئات الأكثر احتياجًا، كحوافز لتشجيعها على إرسال أطفالها إلى المدارس وإبقائهم فيها حتى إتمام التعليم الأساسى.
- تحسين جودة التعليم والسعى للارتقاء بمستوى التحصيل الدراسى وتحقيق نتائج تعليمية أفضل بما يتلائم مع المرحلة التعليمية.
- ضمان تمكن جميع التلاميذ من إتمام التعليم الأساسى.
- إيلاء الإنصاف والعدالة فى المشاركة بالتعليم الأساسى وإتمامه الأهمية الواجبة فى القرارات والإجراءات والممارسات، وتقديم الحوافز والدعم الكافيين للفئات الأشد احتياجًا.

- الوصول إلى المهمّشين (الفئات الأشد فقرًا واحتياجًا وحرمانًا، والمناطق العشوائية، والمناطق النائية، والمجتمعات البدوية، والأطفال العاملين، والأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة) وتيسير السبل أمامهم للالتحاق بالتعليم الأساسى والبقاء فيه وإتمامه.
- القضاء على التفاوتات بين المناطق المختلفة، وبين الفئات المختلفة فى المشاركة بالتعليم الأساسى وإتمامه.
- إدماج قدر من التعليم من أجل التنمية المستدامة يلائم الفئة العمرية لأطفال هذه المرحلة.

٢-٣- التعليم الثانوى والتعليم العالى

فى ضوء ما توصل إليه البحث سابقًا بشأن إغفال الخطة الوطنية لمرحلتى التعليم الثانوى والتعليم العالى، فإن مصر تبدو بعيدة كل البعد فى الوقت الحالى عن جعل التعليم الثانوى والعالى للجميع، وإتاحة التعليم العالى للجميع حسب قدراتهم وميولهم، ولكون المستهدف الوصول إلى إتمام التعليم الثانوى المجانى الجيد المنصف، وحصول الجميع على التعليم العالى الجيد، بما يتلائم مع ميولهم وقدراتهم، فيمكن **اقتراح محاور العمل الآتية سعيًا لتحقيق المستهدف:**

- توفير الأبنية المدرسية والفصول اللازمة والكافية، من خلال التوسع فى بناء المدارس، لاسيما المناطق الأكثر احتياجًا.
- التوسع فى إنشاء الجامعات ومؤسسات التعليم العالى.
- إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوى بأنواعه المتعددة للجميع.
- ضمان تمكن جميع التلاميذ من إتمام التعليم الثانوى، وتوفير الفرص الملائمة للجميع للحصول على التعليم العالى.
- دعم الانتفاع المتكافئ بالتعليم العالى ميسور التكلفة، وتنويع الفرص المتاحة لمسارات التعليم العالى.
- إلغاء الرسوم والمصروفات المدرسية بالتعليم الثانوى والعالى، وتحقيق المجانية فعليًا. وخفض التكاليف غير المباشرة.
- توفير مساعدات مالية ومادية للأسر الفقيرة والفئات الأكثر حرمانًا واحتياجًا.

- تحسين جودة التعليم والسعى للارتقاء بمستوى التحصيل الدراسى وتحقيق نتائج تعليمية أفضل بما يتلائم مع المرحلة التعليمية.
- إيلاء الإنصاف والعدالة فى التعليم الثانوى والعالى الأهمية الواجبة فى القرارات والإجراءات والممارسات، وتقديم الحوافز والدعم الكافيين للفئات الأشد احتياجًا.
- الوصول إلى المهمّشين والمحرومين وتيسير السبل أمامهم للالتحاق بالتعليم الثانوى والعالى والبقاء فيهما وإتمامهما.
- القضاء على التفاوتات بين المناطق المختلفة، وبين الفئات المختلفة.
- إدماج قدر من التعليم من أجل التنمية المستدامة يلائم الفئة العمرية لطلاب هذه المرحلة.

٢-٤- التعليم التقنى والتعليم المهنى

فى ضوء ما توصل إليه البحث سابقًا بشأن إغفال الخطة الوطنية للتعليم التقنى والتعليم المهنى، بالرغم من أهميتهما الكبرى للحصول على العمل اللائق والمنتج، ولكون المستهدف الوصول إلى حصول الجميع على التعليم المهنى والتعليم التقنى الجيد، بما يتلائم مع ميولهم وقدراتهم، بالإضافة إلى اكتساب جميع الشباب والكبار المهارات التقنية والمهنية اللازمة للعمل اللائق، **فيمكن اقتراح محاور العمل الآتية سعيًا لتحقيق المستهدف:**

- الاهتمام بالتعليم التقنى والتعليم المهنى، وربطهما بالاحتياجات من القوى البشرية اللازمة لسوق العمل.
- التوسع فى مؤسسات وبرامج التعليم التقنى والتعليم المهنى المتنوعة.
- توفير البنية التحتية والتجهيزات اللازمة والكافية لتوسيع وتنويع مؤسسات التعليم التقنى والتعليم المهنى.
- الوصول إلى المهمّشين والمحرومين وتيسير السبل أمامهم للالتحاق بالتعليم.
- القضاء على التفاوتات بين المناطق المختلفة، وبين الفئات المختلفة.
- إدماج قدر من التعليم من أجل التنمية المستدامة يلائم الفئة العمرية لطلاب هذه المرحلة.

٢-٥- محو الأمية والتعليم المستمر مدى الحياة

فى ضوء ما توصل إليه البحث سابقاً بشأن ضعف محو أمية الكبار، وإغفال الخطة محو أمية الشباب، وضعف اهتمام الخطة بالتعليم المستمر مدى الحياة واقتصار ذلك على مجرد ذكرها بالخطة دون إجراءات فعلية، فإن مصر تبدو بعيدة كل البعد فى الوقت الحالى عن تعميم قرائية الشباب والكبار وتحقيق التعليم المستمر مدى الحياة، ولكون المستهدف الوصول إلى بلوغ جميع الشباب والكبار مستوى كفء فى القراءة والكتابة والحساب، واكتسابهم المهارات الحياتية، وإتاحة فرص التعلم المستمر مدى الحياة للجميع على نحو كفء ومنصف وعادل، فيمكن **اقتراح محاور العمل الآتية سعيًا لتحقيق المستهدف:**

- جعل محو الأمية فى مقدمة أولويات القيادة السياسية والمجتمع بأسره.
- ملاءمة برامج محو الأمية لحاجات المتعلمين؛ بحيث تزودهم بالمهارات اللازمة لهم.
- الاهتمام بالفتيات والنساء وتوفير بيئات تعليمية داعمة لهن.
- وقف المد الغفير من الأميين من خلال التسرب من التعليم أو ضعف مستوى التعليم.
- التوسع فى برامج وأنشطة محو الأمية؛ من أجل تعميم قرائية الشباب والكبار، من خلال توفير كافة الترتيبات المؤسسية اللازمة.
- تصميم برامج جيدة لمحو أمية الشباب والكبار تؤدى إلى امتلاكهم مهارات القراءة والكتابة والحساب، والمهارات الحياتية.
- توسيع نطاق التعليم المستمر مدى الحياة، بما يتضمنه من تعليم نظامى وتعليم غير نظامى لجميع الأعمار والفئات.
- تصميم برامج جيدة للتعليم المستمر مدى الحياة للجميع؛ بحيث تلبى حاجات الأفراد المتنوعة.
- توفير دعم إضافى للأطفال المهمّشين غير الملتحقين بالمدرسة.
- تطوير برامج إعداد وتدريب معلم محو الأمية وتوفير الدعم المناسب والكافى للمعلمين.
- توفير حوافز للتشجيع على الالتحاق بالتعليم.
- الوصول إلى المهمّشين والمحرومين وتيسير السبل أمامهم للالتحاق بالتعليم.
- القضاء على التفاوتات بين المناطق المختلفة، وبين الفئات المختلفة.

- إدماج قدر من التعليم من أجل التنمية المستدامة يلائم الفئة العمرية.

٢-٦- جودة التعليم

فى ضوء ما توصل إليه البحث سابقاً بشأن تدنى جودة التعليم، فإن مصر تبدو بعيدة كل البعد فى الوقت الحالى عن تحقيق هذه الجودة، ولكون المستهدف تحسين جودة التعليم وتحقيق نتائج التعلم المستهدفة فى جميع مراحل التعليم ونوعياته وفقاً للمعايير العالمية، فيمكن **اقتراح محاور العمل الآتية سعيًا لتحقيق المستهدف:**

- تركيز الاهتمام على جودة التعليم وليس مجرد الالتحاق به، وذلك بتركيز الاهتمام على الهدف الرئيس للتعليم للجميع، وهو ضمان اكتساب المعارف والمهارات والقيم اللازمة، وليس قصر الاهتمام على مجرد زيادة الالتحاق بالتعليم.
- تحديد واضح لنتائج التعلم المطلوب اكتسابها عند إتمام مستوى تعليمى معين أو الانتهاء من مرحلة تعليمية معينة.
- بناء معايير محددة وواضحة ودقيقة لجودة التعليم، وتكون نابعة من طبيعة المجتمع ونظامه التعليمى، ومتسقة مع المعايير العالمية، مع ضرورة الالتزام بتطبيق هذه المعايير بصرامة؛ بما يضمن إيجاد بيئات تعليمية تربوية فعالة تهيء المناخ السليم للارتقاء بالتحصيل الدراسى واكتساب المعارف والمهارات اللازمة وتحقيق نتائج التعلم المطلوبة.
- الالتزام بتلبية كافة متطلبات جودة التعليم فيما يتعلق بالمدخلات والعمليات والنواتج النهائية، وفقاً للمعايير المحددة. **وذلك من خلال:**
  - توفير العدد الكافى من المعلمين وأعضاء هيئة التدريس المؤهلين تأهيلاً عالى الجودة.
  - توفير برامج التنمية المهنية المستمرة عالية الجودة للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس.
  - تقديم الدعم المادى والمعنوى اللازم والكافى للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس، والارتقاء بحالهم وتحسين دخولهم، مع ضرورة الارتقاء بمكانة مهنة التعليم فى المجتمع؛ بما يوفر لديهم الرغبة والحماس والدافعية.
  - تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، وتوفير التجهيزات والأدوات الملائمة.

- تخفيض كثافة الفصول وقاعات التدريس، وتقليل نسبة التلاميذ للمعلم ونسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس فى كل المناطق، وليس مجرد المتوسط العام فقط؛ بما يتناسب مع جودة العملية التعليمية.
- إتاحة الوقت الكافى للتعلم؛ بما يستلزم العمل بنظام اليوم الكامل فى جميع المدارس بكل المناطق، والوفاء بعدد ساعات التدريس الفعلية اللازمة بشرط ألا يقل عن المعيار المحدد عالميًا وهو (١٠٠٠ ساعة) من التعليم الفعال فى السنة على الأقل.
- الارتقاء بالمناهج التعليمية وتحديثها باستمرار، وتوفير كتب تعليمية جيدة المضمون والإعداد والإخراج.
- استخدام طرق تدريس وأساليب تقويم متنوعة وفعالة.
- تحسين الممارسات والتفاعلات الصفية واللاصفية.
- الارتقاء بآليات الإدارة وممارساتها، وتدعيم اللامركزية فى الإدارة.

- الالتزام بتوفير التمويل الكافى للتعليم، **وذلك من خلال:**
  - التزام الحكومة بتخصيص ما لا يقل عن (٦٪) من الناتج المحلى الإجمالى للإنفاق على التعليم، أو ما لا يقل عن (٢٠٪) من إجمالى الإنفاق الحكومى للإنفاق على التعليم.
  - تعبئة موارد مالية إضافية كافية لتحسين الإنفاق على التعليم؛ بما يلبى متطلبات جودة التعليم.
  - تخصيص حصة مناسبة من الإيرادات الضريبية للإنفاق على التعليم.
  - ضمان تحقيق كفاءة الإنفاق على التعليم وعدالته، مع إعطاء أولوية قصوى فى الإنفاق على التعليم لأشد الفئات والمناطق احتياجًا.
  - القضاء على الفساد والهدر فى الإنفاق على التعليم.
- المشاركة بانتظام فى عمليات التقييم الدولية لقياس نتائج التعلم، والاستفادة من نتائج التقييمات فى تعديل وتحسين السياسات والممارسات التعليمية. بالإضافة إلى ضرورة استحداث نظم تقييم وطنية لقياس مدى اكتساب الطلاب المهارات الأساسية

وامتلاكهم نتائج التعلم المستهدفة؛ وذلك لتوفير المعلومات اللازمة من أجل قياس ومتابعة وتقييم التقدم المحرز بشأن الارتقاء بنتائج التعلم وجودة التعليم.

- القضاء على ظاهرتى الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات.

٢-٦- الإنصاف والعدالة فى التعليم

فى ضوء ما توصل إليه البحث سابقًا بشأن غياب قضايا الإنصاف والعدالة، وتنامى التفاوتات فى فرص التعليم، وتنامى الحرمان من التعليم للفئات الأشد احتياجًا. فإن مصر تبدو بعيدة كل البعد فى الوقت الحالى عن تحقيق التعليم للجميع، طالما كانت هذه الفئات ليس فى بؤرة التركيز لأهداف وبرامج التعليم للجميع، ولكون المستهدف إيلاء اهتمام خاص لأشد الفئات حرمانًا وتهميشًا فى كل أهداف التعليم للجميع، فيمكن **اقتراح محاور العمل الآتية سعيًا لتحقيق المستهدف:**

- التركيز على قضايا الإنصاف والعدالة فى التعليم، وإعطائها أولوية قصوى؛ بحيث يشمل التعليم جميع الأفراد، ولا يُستبعد أحد مهما كانت ظروفه.
- ضمان تحقيق الالتزام بمجانية التعليم فعليًا على أرض الواقع.
- القضاء على جميع أشكال التفاوت والتمييز فى كل الفرص التعليمية، سواء كان فى الالتحاق بالفرصة أو البقاء فيها أو إتمامها.
- توفير الخدمات التعليمية الملائمة والكافية والجيدة لذوى الاحتياجات الخاصة.
- ضرورة الوصول إلى الفقراء والمحرومين والمهمشين، والتضامن معهم، وإعطائهم الاهتمام الواجب والكافى فى الفرص التعليمية الجيدة، وتوفير الدعم اللازم لهم، وتقديم مساعدات مالية ومادية لهم.
- اعتماد سياسات وإجراءات تمييزيّة لصالح الفقراء والمحرومين والمهمشين؛ لتوفير الخدمات التعليمية للمواطنين فى المناطق العشوائية والنائية والفقيرة والمحرومة التى تفتقر للخدمات.
- ضمان تخفيض التكاليف غير المباشرة للتعليم بشكل كبير، وتوفير وجبات غذائية مدرسية جيدة مجانًا.

نتائج البحث وتوصياته

لقد جاءت أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦) على قدر كبير من المبالغة والتناقض فى آنٍ، ولم تشمل الجميع، بل استبعدت فئات كثيرة، كما استبعدت مراحل تعليمية وأغفلت جزءًا من أهداف التعليم للجميع، بما يتنافى مع المفهوم الأساسى للتعليم للجميع. وبدى الأمر وكأن وضع الخطط غاية بذاته، بدلاً من أن يكون وسيلة لبلوغ أهداف لازمة وضرورية.

وبعد انقضاء الموعد المحدد لتحقيق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع وأهداف التعليم للجميع، لم تتمكن مصر من تحقيق كلٍ من أهداف الخطة وأهداف التعليم للجميع، ولقد أعطت مصر أولوية لبعض الأهداف على حساب بقية الأهداف. وبالتالى، لم يتم الوفاء بتعهد الدولة والتزامها بأن تحقق التعليم للجميع، وجاءت مصر متأخرة فى انتهاج المسار السليم لتحقيق أهداف التعليم للجميع، ولازالت بعيدة كل البعد عن تحقيقها.

أى أن مصر أخفقت فى تحقيق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع، ومن ثم أخفقت فى الوفاء بالتزامها بتحقيق أهداف التعليم للجميع، ويبقى التعليم للجميع غير منجز بعد فى كل نواحيه، بل إن توفير التعليم الجيد للجميع مازال أمرًا بعيد المنال. وبالتالى، فإن الأمر يتطلب مواصلة العمل من أجل إنجاز ما لم يتم إنجازه.

كما يستنتج أن مصر لن تستطيع الوفاء بتعهدها بتحقيق التعليم للجميع فى الأجل القصير، ولا فى الأجل المتوسط، إذا بقيت على مسارها المألوف فى العمل، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية كما هى. فإذا لم يحدث تحرك عاجل للوفاء بحق جميع المواطنين فى تعليم جيد، فلا يمكن الحديث عن تعليم جيد للجميع.

وفى ضوء تنامى الحديث فى المحافل والمنظمات الدولية بشأن التعليم بحلول العام ٢٠٣٠، وما طرحته اليونسكو من آفاق جديدة للتعليم للجميع فى مرحلة ما بعد العام ٢٠١٥. فقد قدم البحث رؤية مقترحة لما ينبغى أن يوضع فى الاعتبار فى الخطة الوطنية التالية للتعليم للجميع. ويوصى البحث بأن تتحمل الدولة مسئولية الإسراع بالتقدم نحو تحقيق التعليم للجميع، وذلك بالتحرك الجاد لبناء خطة وطنية جديدة للتعليم للجميع تنشد إنجاز ما لم يُنجَز، وتلبية متطلبات التعليم للجميع فى المرحلة القادمة.

هوامش البحث

(١) المنتدى العالمى للتربية: إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، المنتدى العالمى للتربية، داكار، ٢٦ – ٢٨ أبريل ٢٠٠٠، ص٣.

(٢) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠، السبيل إلى إنصاف المحرومين، اليونسكو، باريس، ٢٠١٠، ص٤١.

(٣) المنتدى العالمى للتربية: إطار عمل داكار، التعليم للجميع، مرجع سابق، ص٣، ص٨.

(٤) وزارة التربية والتعليم: الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦، نسخة منقحة، القاهرة، فبراير ٢٠٠٣، ص١٣.

(٥) المرجع السابق، ص٢٦، ص٤٠.

(٦) المرجع السابق، ص١١١.

(٧) محمد صبرى الحوت: بعض أساليب تقويم الخطط والبرامج والمشروعات التعليمية، المفهوم والإجراءات والقيود، التربية والتنمية، السنة الثالثة، العدد (٨)، فبراير ١٩٩٥، ص ص٢٥٦ – ٢٥٧.

(٨) صلاح الدين محمود علام: التقويم التربوى المؤسسى، أسسه ومنهجياته وتطبيقاته فى تقويم المدارس، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣، ص١٦.

(٩) محمد صبرى الحوت: بعض أساليب تقويم الخطط والبرامج والمشروعات التعليمية، مرجع سابق، ص ص٢٥٧ – ٢٥٨.

(١٠) المنتدى العالمى للتربية: إطار عمل داكار، التعليم للجميع، مرجع سابق، ص٨.

(١١) المرجع السابق، ص٨.

(١٢) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٧، إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية فى مرحلة الطفولة المبكرة، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٦، ص١٢.

(١٣) المنتدى العالمى للتربية: إطار عمل داكار، التعليم للجميع، مرجع سابق، ص ص٩ – ١٠.

(١٤) وزارة التربية والتعليم: الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، ص١٣.

(١٥) المرجع السابق، ص ص٥ – ٦.

(١٦) المرجع السابق، ص٤، ص١١، ص١٣.

(١٧) المرجع السابق، ص١٣.

(١٨) المرجع السابق، ص٣٨.

(١٩) المرجع السابق، ص ص٤٠ – ٤١.

(٢٠) المرجع السابق، ص ص٤٣ – ٤٥.

(٢١) المرجع السابق، ص٥٠، ص٦٧، ص٨٧، ص١٠٢.

(٢٢) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٨، التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، هل سنحقق هذا الهدف؟، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٧، ص٥٦.

(٢٣) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، أهمية الحوكمة فى تحقيق المساواة فى التعليم، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٩، ص٨٤.

(٢٤) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١١، الأزمة الخفية، النزاعات المسلحة والتعليم، اليونسكو، باريس، ٢٠١١، ص٥٤.

(٢٥) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٣٧، ص٤١.

(٢٦) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، القاهرة، ٢٠١٦، جدول (نسبة القيد الصافى والإجمالى .. جملة للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ ما قبل الابتدائى).

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (نسبة التلاميذ بالمدارس الحكومية والخاصة لجملة التلاميذ ٢٠١٥/٢٠١٦).

(٢٩) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٥٣.

(٣٠) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤، التعليم والتعلم، تحقيق الجودة للجميع، اليونسكو، باريس، ٢٠١٤، ص٢، ص٤٠.

(٣١) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٥، التعليم للجميع ٢٠٠٠ – ٢٠١٥: الإنجازات والتحديات، اليونسكو، باريس، ٢٠١٥، ص٢٣٩.

(٣٢) وزارة التربية والتعليم: الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، ص٥٢.

(٣٣) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (متوسط كثافة الفصل لجميع مراحل التعليم للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ .. جملة حكومى).

(٣٤) المرجع السابق، جدول (تطور كثافة الفصل حسب المرحلة .. حضر).

(٣٥) وزارة التربية والتعليم: الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، ص٢٦.

(٣٦) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٤٢.

(٣٧) المرجع السابق، ص٥٨.

(٣٨) وزارة التربية والتعليم: الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، ص٧١، ص٧٧.

(٣٩) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (نسبة القيد الصافى والإجمالى .. جملة للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ الابتدائى).

(٤٠) المرجع السابق، جدول (نسبة القيد الصافى والإجمالى .. جملة للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ الإعدادى).

(٤١) المرجع السابق، جدول (أعداد ونسب المتسربين للمرحلة الابتدائية ما بين عامى ٢٠١٣/٢٠١٤ – ٢٠١٤/٢٠١٥).

(٤٢) المرجع السابق، جدول (أعداد ونسب المتسربين للمرحلة الابتدائية ما بين عامى ٢٠١٣/٢٠١٤ – ٢٠١٤/٢٠١٥).

(٤٣) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١١، مرجع سابق، ص٤٨، ص٤٩، ص٥١.

(٤٤) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية ومرحلة التعليم الثانوى العام ما بين عامى ٢٠١٤/٢٠١٥ -٢٠١٥/٢٠١٦ .. إجمالى عام)، وجدول (معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوى الفنى ما بين عامى ٢٠١٤/٢٠١٥ – ٢٠١٥/٢٠١٦ .. إجمالى عام).

(٤٥) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٢، الشباب والمهارات، تسخير التعليم لمقتضيات العمل، اليونسكو، باريس، ٢٠١٢، ص٧٦.

(٤٦) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (نسبة القيد الصافى والإجمالى .. جملة للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ الابتدائى).

(٤٧) المرجع السابق، جدول (نسبة القيد الصافى والإجمالى .. جملة للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ الإعدادى).

(٤٨) المرجع السابق، جدول (نسبة القيد الصافى والإجمالى .. بنين بنات للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ الابتدائى).

(٤٩) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٥، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٥٠) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (نسبة القيد الصافى والإجمالى .. بنين بنات للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ جملة الإعدادى).

(٥١) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (تطور أعداد الفصول حسب التبعية والمرحلة).

(٥٢) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٥٣) وزارة التربية والتعليم: الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، ص٦٧، ص٦٨، ص٧٠، ص٧٢، ص ص٧٤ – ٧٥.

(٥٤) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (متوسط كثافة الفصل لجميع مراحل التعليم للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ .. جملة حكومى).

(٥٥) المرجع السابق، جدول (مدارس – فصول – تلاميذ طبقاً للفترة الدراسية والتبعية للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ .. جملة حكومى).

(٥٦) المرجع السابق، جدول (نصيب المدرس من التلاميذ فى جميع المراحل للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ .. جملة حكومى).

(٥٧) المرجع السابق، جدول (تطور أعداد الفصول حسب التبعية والمرحلة).

(٥٨) وزارة التربية والتعليم: الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، ص٨٧.

(٥٩) صلاح الدين عبد العزيز غنيم: إدارة وتخطيط التعليم المجتمعى فى مصر، دراسة ميدانية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد العشرون، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠١٢، ص٦٤.

(٦٠) معهد التخطيط القومى: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨، العقد الاجتماعى فى مصر: دور المجتمع المدنى، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٣، ص٢٦٥.

(٦١) صلاح الدين عبد العزيز غنيم: إدارة وتخطيط التعليم المجتمعى فى مصر، مرجع سابق، ص ص٦٩ – ٧٠.

(٦٢) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (تطور أعداد التلاميذ بالتعليم المجتمعى من ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦).

(٦٣) الهيئة العامة لتعليم الكبار: جدول (عدد السكان والأميين ونسبهم فى الفئة العمرية ١٥ فأكثر حتى ٢٠١٦/٧/١)، وجدول (عدد السكان والأميين ونسبهم فى الفئة العمرية ١٠ فأكثر حتى ٢٠١٦/٧/١، القاهرة، ٢٠١٦).

(٦٤) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٥، التعليم للجميع ٢٠٠٠ – ٢٠١٥، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٦٥) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، جدول (نسبة القيد الصافى والإجمالى للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ .. جملة الثانوى العام، وجملة الثانوى الصناعى، وجملة الثانوى الزراعى، وجملة الثانوى التجارى، وجملة الثانوى الفندقى).

(٦٦) الهيئة العامة لتعليم الكبار: جدول (عدد السكان والأميين ونسبهم فى الفئة العمرية ١٥ فأكثر حتى ٢٠١٦/٧/١).

(٦٧) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٥، ضرورة ضمان الجودة، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٥، ص١٢٧.

(٦٨) الهيئة العامة لتعليم الكبار: جدول (عدد السكان والأميين ونسبهم فى الفئة العمرية ١٥ فأكثر حتى ٢٠١٦/٧/١)، مرجع سابق.

(٦٩) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، ص٧٥.

(٧٠) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١١، مرجع سابق، ص ص٦٨ – ٦٩.

(٧١) المرجع السابق، ص٦٥.

(٧٢) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٧٣) المرجع السابق، ص١٠٨.

(٧٤) مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية: التقرير الإقليمى للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام ٢٠١٤، الاجتماع العالمى للتعليم للجميع، عمان، ١٢ – ١٤ مايو ٢٠١٤، ص٢١.

(٧٥) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ص١١١ – ١١٢.

(٧٦) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، ص٩١.

(٧٧) المرجع السابق، ص٩٣.

(78) Mullis, Ina V.S. et al.; TIMSS 2015 International Results in Mathematics, International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), Amsterdam, 2015, P.1.
(79) Ibid., P.19, P.37.
(80) Mullis, Ina V.S. et al.; TIMSS 2015 International Results in Science, International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), Amsterdam, 2015, P.19, P.37.
(81) Mullis, Ina V.S. et al.; TIMSS 2011 International Results in Mathematics, International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), Amsterdam, 2012, P.27.
(82) OECD; PISA 2015 Results in Focus, OECD, Paris, 2016, P.3.
(83) Ibid., P.5.
(84) OECD; PISA 2012 Results: What Students Know and Can Do – Student Performance in Mathematics, Reading and Science, Vol. I, OECD, Paris, 2014, P.298.
(85) OECD; PISA 2009 Results: What Students Know and Can Do – Student Performance in Reading, Mathematics and Science, Vol. I, OECD, Paris, 2010, P.194.
(86) Mullis, Ina V.S., and Michael O. Martin (eds.); PIRLS 2016 Assessment Framework, 2nd ed., International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), Amsterdam, 2015, P.3.
(87) Mullis, Ina V.S. et al.; PIRLS 2011 International Results in Reading, International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), Amsterdam, 2012, P.254.
(٨٨) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص١٠٩.
(89) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2016–2017, World Economic Forum, Geneva, 2016, P.169.
(90) Ibid., P.169.
(91) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015: Work for Human Development, UNDP, New York, 2015, P.267.
(92) Ibid., PP.242-243.
(٩٣) مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية: التقرير الإقليمى للتعليم للجميع فى الدول العربية ٢٠١١، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٤٥.
(٩٤) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص١١٦.
(٩٥) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، ص١٤١.

(96) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op. Cit., P.243.

(٩٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٦، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٦، جدول (١١ – ٣٧ – ١) الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقًا للموازنة العامة للدولة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ – ٢٠١٥/٢٠١٦).

(٩٨) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، ص٣٢.

(٩٩) المنتدى العالمى للتربية: إطار عمل داكار، التعليم للجميع، مرجع سابق، ص ص٩ – ١٠.

(١٠٠) اليونسكو: إستراتيجية اليونسكو للتعليم ٢٠١٤ – ٢٠٢١، اليونسكو، باريس، ٢٠١٥، ص ص٢٦ – ٢٧.

(١٠١) المرجع السابق، ص ص٢٧ – ٢٨.

(١٠٢) اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٥، التعليم للجميع ٢٠٠٠ – ٢٠١٥، مرجع سابق، ص٣١٠.

(١٠٣) اليونسكو: إعلان إنشيون، التعليم بحلول عام ٢٠٣٠: نحو التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع، المنتدى العالمى للتربية لعام ٢٠١٥، إنشيون، جمهورية كوريا، فى الفترة من ١٩ إلى ٢٢ مايو ٢٠١٥، ص ص٧٥ – ٧٧.

(١٠٤) المرجع السابق، ص ص٧١ – ٧٢.

(١٠٥) الأمم المتحدة، الجمعية العامة: القرار (١/٧٠)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قرار اتخذته الجمعية العامة فى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، الدورة السبعون، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢١ أكتوبر ٢٠١٥، ص١، ص٣.

(١٠٦) المرجع السابق، ص ص٩ – ١٠.

(١٠٧) المرجع السابق، ص ص٢٢ – ٢٣.

(١٠٨) اليونسكو: إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، نحو التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع، اليونسكو، باريس، ٢٠١٥، ص٥، ص ص٨ – ٩.

(١٠٩) المرجع السابق، ص ص٩ – ١٠.